الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة عمار ثليجي بالأغواط
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم: العلوم السياسية

دور السياحة في التنمية المحلية في الجزائر (2019/1992)

مذكرة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم السياسية

تخصص: إدارة الموارد البشرية

من إعداد:

- محمد مصطفى بن بلحوت

إشراف الأستاذ:

- د. محمد ميلودي

السنة الجامعية: 2020/2019

الشكر والتقدير

الحمد والشكر لرب العالمين على فضله وتوفيقه لي في انجاز هذه المذكرة المتواضعة

أتقدم بأسمى عبارات الشكر والتقدير إلى الأستاذ الفاضل المشرف ميلودي محمد على ما قدمه لي من الدعم والتوجيهات، كل الشكر لشخصه الكريم.

و الشكر موصول أيضا لأساتذتنا الكرام أعضاء لجنة المناقشة، اللذين تفضلوا بقبول تقييم وتقويم هذه الرسالة، وعلى ما خصوها به من وقت وجهد لقراءتها ثم مناقشتها.

كما لا أنسى في الأخير أن أتقدم بالشكر إلى كل أساتذة اللذين أشرفوا على تدريسي طوال مرحلة الليسانس والماستر وكل الموظفين الاداريين لقسم العلوم السياسية على كل ما قدموه.

الإهداء

أهدي هذا العمل الى الوالدين الغاليين اللذين كان دائما سندا ودعما لي في مشواري الدراسي.

وإلى أخوتي وأخواتي الأعزاء: فاطيمة، لمين، حفيظة، ابراهيم، وأمال.

وإلى أنسبائي: النحوي محمد، جناي منير.

وإلى الصديق الغالي الذي كان مدعما لي في مذكرتي سوفي حميدة.

والأصدقاء الكرام بن صفي الدين مصطفى، قلوزة حمزة، بن عزوزي مصطفى، والى زميل الجامعة تازي هشام، و قلومة علي.

إلى كل هؤلاء أهدي ثمرة هذا العمل

الفهرس	الصفحة
الإهداء	...
الشكر	...
قائمة المحتويات	...
مقدمة عامة	أ
الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للسياحة والتنمية المحلية	–
تمهيد الفصل	12
المبحث الأول: مفهوم السياحة	13
المطلب الأول: تعريف السياحة	16
المطلب الثاني: خصائص السياحة	17
المطلب الثالث: أهمية السياحة	19
المبحث الثاني: أنواع وعناصر صناعة السياحة	22
المطلب الأول: أنواع السياحة	22
المطلب الثاني: أسس السياحة	26
المطلب الثالث: عناصر صناعة السياحة	27
المبحث الثالث: مفهوم التنمية	30
المطلب الأول: تعريف التنمية المحلية	33

المطلب الثاني: خصائص التنمية المحلية	35
المطلب الثالث: مرتكزات التنمية المحلية	35
المطلب الرابع: مراحل وأهداف التنمية المحلية	39
خلاصة الفصل	43
الفصل الثاني: السياحة كأداة لتجسيد التنمية المحلية	–
تمهيد الفصل	45
المبحث الأول: دور السياحة في تفعيل مجالات التنمية المحلية	46
المطلب الأول: مساهمة السياحة في التنمية الاقتصادية	46
المطلب الثاني: مساهمة السياحة في التنمية الاجتماعية والثقافية	52
المطلب الثالث: دور السياحة في الحفاظ على البيئة	55
المبحث الثاني: مقومات وهياكل القطاع السياحي في الجزائر	56
المطلب الأول: مقومات السياحة في الجزائر	56
المطلب الثاني: هياكل القطاع السياحي في الجزائر	61
المطلب الثالث: أثر السياحة على التنمية المحلية	64
خلاصة الفصل	66
الفصل الثالث: استراتيجية التنمية السياحية في الجزائر آفاق2030	–
تمهيد الفصل	68
المبحث الأول: خطة الأعمال للمخطط التوجيهي للتهيئة السياحية آفاق 2030	69
المطلب الأول: تعريف المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية 2030	69

المطلب الثاني: مراحل اعداد المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية	70
المطلب الثالث: أهداف المخطط التوجيهي آفاق 2030	71
المبحث الثاني: تحديات قطاع السياحة في الجزائر	74
المطلب الأول: زيادة الإنفاق الحكومي على قطاع السياحة	74
المطلب الثاني: تنمية الفكر السياحي والثقافة السياحية في المجتمع	75
المطلب الثالث: تطوير البنى التحتية والمنشآت الأساسية	75
المطلب الرابع: تحسين الأطر القانونية والتنظيمية الخاصة بالقطاع	76
المطلب الخامس: تحسين الخدمات المرافقة للنشاط السياحي واتباع سياسة ترويجية فعالة	76
خلاصة الفصل	77
خاتمة	79
الملاحق	83
قائمة المراجع	85

مقدمة

مقدمة:

عرفت ظاهرة السفر منذ القدم بوصفها ظاهرة طبيعية تحتم على الإنسان الانتقال من مكان لآخر لأسباب متعددة، فقد كانت بسيطة وبدائية في مظهرها وأسبابها ووسائلها ثم تطورت هذه الظاهرة البسيطة حتى أصبحت الأن تعرف باسم السياحة وتشكل نشاطا لها قطاعها الخاص وخصائصها التي تمتاز بها وصار يحسب لها الكثير في اقتصاديات الدول، حيث تشهد الساحة الاقتصادية العالمية العديد من المتغيرات والتحولات على أكثر من صعيد والتي احتل فيها القطاع السياحي مكانة مهمة وحيوية في تفعيل وتنشيط الاقتصاد الدولي.

وتعتبر السياحة في عصرنا الحالي من أكبر وأسرع الصناعات نموا في العالم، حيث أصبحت صناعة اقتصادية اجتماعية وحضارية ومن أهم القطاعات في التجارة الدولية، من أجل هذا ازداد الاهتمام بها من قبل المختصين والباحثين باعتبارها وسيلة فعالة في ترقية المجتمع وتحقيق قفزة نوعية على عجلة التنمية المحلية، وباعتبارها قطاعا إنتاجيا يكتسي أهمية كبيرة في زيادة الدخل الوطني، وتحسين ميزان المدفوعات، ومصدرا للعملات الصعبة، هذا ما ينتج عنه إتاحة فرص للعمل وهدفا لتحقيق برامج التنمية الاقتصادية بشكل خاص والتنمية المحلية بشكل عام.

لهذا أصبحت العديد من الدول النامية تسعى إلى تسخير كافة السبل لتقديم تسهيلات تدعمها بالتشريعات اللازمة لتضمن تحقيق الأهداف المرجوة من تطوير قطاعها السياحي، اذ بلغت عائداتها مئات المليارات من الدولارات، بالإضافة إلى ذلك فهي تهم أطرافا كثيرة بما فيها مؤسسات القطاع الخاص والمنظمات الغير حكومية واتساع نطاق القطاعات والخدمات المعنية بها، وكذا ضخامة البنية الأساسية المطلوبة لدعمها
(النقل، المؤسسات المالية، مؤسسات الدعاية والترويج، التطور التكنولوجي، خدمات الفندقة وبأسعار معقولة...الخ).

وتعد السياحة صناعة قائمة لها مدخلاتها ومخرجاتها اذ يتميز المردود المادي لصناعة السياحة عن غيره من المردودات المرافق الإنتاجية بأنه مردود متفرع ومتشعب ونشاطا

ضروريا لحياة الإنسان تمتد أثارها المباشرة والغير مباشرة إلى الميادين الاجتماعية، الاقتصادية والثقافية فضلا عن العلاقات الدولية.

و من منظور اجتماعي وحضاري فإن السياحة هي حركة ديناميكية ترتبط بالجوانب الثقافية والحضارية للإنسان، بمعنى أنها رسالة حضارية وجسر للتواصل بين الثقافات والمعارف الإنسانية للأمم والشعوب، ومحصلة طبيعية لتطور المجتمعات وارتفاع مستوى معيشة الفرد.

والجزائر تتمتع بمقومات سياحية فريدة و متنوعة تجعلها قادرة عل جلب السياح و تحقيق أرباح واستثمارات تساعدها في التنمية المحلية، الا أنها تواجه تحديات كبيرة للنهوض بالسياحة وتحقيق أهدافها التنموية منها.

لذا نسعى من خلال هذه الدراسة توضيح مدى تأثير السياحة على التنمية المحلية بشكل عام ومتطلبات تحقيق التنمية السياحية في الجزائر والتحديات التي تواجهها.

- **أهمية الموضوع :**

أصبحت السياحة تحظى باهتمام العديد من الدول والباحثين وخاصة المستثمرين من رجال الأعمال كونها تمثل مجالا اقتصاديا يعمل على ضخ العملات الصعبة وجذب الاستثمارات الأجنبية ويوفر أعداد هائلة من مناصب الشغل بشكل مباشر أو غير مباشر، بإضافة إلى أنها نشاط متميز يهدف إلى تجديد طاقة الإنسان وتنشيطها من خلال تغيير الجو والبيئة والخروج من الروتين اليومي ونمط السلوك الاعتيادي، وإشباع رغبات الإنسان المتنوعة، كما تحقق السياحة التقارب بين المجتمعات وتبادل الثقافات بين شعوب العالم، بإضافة لأهميتها الكبيرة في ترقية المجتمع من مساهمتها في التنمية المحلية.

- **أهداف الدراسة :**

✓ تحديد المفاهيم المتعلقة بالسياحة و التنمية المحلية.

✓ توضيح أهمية القطاع السياحي في العديد من مجالات الحياة.

✓ دعوة أفراد المجتمع إلى تضافر الجهود في مختلف المجالات و المساهمة في تنمية محلية ناجعة وتحقق نقلة نوعية للمجتمع المحلي.

✓ التعرف على واقع القطاع السياحي في الجزائر من خلال مقوماته السياحية وهياكله.

✓ الدعوة المسؤولين إلى الاهتمام بالقطاع السياحي لدوره البارز والكبير على التنمية المحلية.

هذا الموضوع سبق و أن تم دراسته في عدة مذكرات لكني حاولت أن أضع بصمتي الخاصة من خلال المنهجية و خطة الدراسة.

أما عن علاقة هذا الموضوع بالمجتمع في علاقة وطيدة حيث أن السياحة تعتبر مرآة المجتمع سواء من الناحية الحضارية والثقافية، وتأثير المتبادل بين السياحة والتنمية المحلية هو بالدرجة الأولى في خدمة أفراد المجتمع ولتحقيق الازدهار في شتى مجالات الحياة فيه.

- **مبررات اختيار الموضوع :**

هناك سببين هما:

أولا: الأسباب الذاتية لاختيار الموضوع :

✓ تنبع من رغبتي الذاتية في اختيار الموضوع من صميم تطلعي العلمي، وكذلك من عمق تخصصي الأكاديمي إدارة الموارد البشرية، كما يشكل الموضوع قيد الدراسة اهتماما خاصا في نفسي، وكذلك إرادتي في معالجة مثل هذه المواضيع الحساسة

والمعاصرة والتي تزال محل جدل كبير لدى العديد من الدارسين والباحثين في حقل العلوم الادارية.

- ✓ الرغبة في دراسة موضوع السياحة والتنمية المحلية نظرا لأهميتهما الاستراتيجية وكذلك لدور السياحة في خلق منصب شغل وما لها من أهمية كبيرة في حياة الشعوب وأساس لتبادل الثقافات والخبرات، وكذلك لترقية التنمية المحلية وتطويرها.
- ✓ الاهتمام الشخصي بالطبيعة والأثار والتراث سواء الوطني أو العالمي.

ثانيا: الأسباب الموضوعية :

- ✓ النقص الواضح الذي تعانيه المكتبات الجزائرية في مجال الدراسات المتخصصة والمتعلقة بالقطاع السياحي، بالإضافة إلى حداثة الموضوع ومحدودية الدراسات والأبحاث في هذا المجال التي تلقى في السنوات الأخيرة اهتماما كبيرا من المفكرين والباحثين خاصة تلك المرتبطة بواقع معين مثل حالتنا في الدراسة.
- ✓ القطاع السياحي كبديل للبترول والمحروقات.
- ✓ قصور الثقافة السياحية لدى أغلبية المسؤولين تجعلهم يجهلون الدور الاستراتيجي الذي تقوم به وما تقدمه من خدمات ومداخيل.
- ✓ معرفة واقع القطاع السياحي في الجزائر وما قدم للإنجاح هذا المشروع.

- **الدراسات السابقة :**

بما أنه لا يمكن لأي معرفة علمية أن تنتقل وتتواصل دون قطيعة وعلى ضوء هذه الدراسات السابقة انبعثت رغبتي في بناء إشكالية البحث التي قادتنا في عملية الدراسة، وفي حدود ما تم الاطلاع عليه اعتمدت على الدراسات التالية :

- ✓ كتاب من إعداد (وفاء زكي ابراهيم،2006) بعنوان: **دور السياحة في التنمية الاجتماعية**، وتهدف هذه الدراسة الى تعريف السياحة ومفهومها الأول من خلال

توضيح مراحلها التاريخية التي مرت بها، بالإضافة الى دراسة بعض القرى السياحية في مصر، واستخلصت من هذه الدراسة مفهوم السياحة وتعريفها ومراحلها التاريخية.

- ✓ دراسة (نسيبة سماعيني، 2014/2013) هدفت هذه الدراسة التي بعنوان: **دور السياحة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر**، الى محاولة التحسس بمكانة السياحة في الجزائر، توضيح أهمية دور قطاع السياحة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية للجزائر، محاولة معرفة أسباب تراجع السياحة في الجزائر، حصر المعوقات التي حالت ولازالت تحول دون الاهتمام بهذا القطاع في السياسة التنموية في الجزائر، بالإضافة الى وضع بعض النتائج والتوصيات على ضوء النتائج المتحصل عليها في البحث.

وتحصلت من خلال هذه الدراسة الى خصائص السياحة وأهميتها الثقافية.

- ✓ دراسة (أسماء خليل، 2016/2015) هدفت الدراسة التي بعنوان: **دور السياحة الحموية في تحقيق التنمية المحلية** ، الى محاولة إبراز أهم الخصائص التي تجعل من مقومات السياحة الحموية احدى أهم الاستراتيجيات التنموية الفعالة ودورها في تحقيق التوازن على المستوى الكلي، إبراز مكانة السياحة الحموية ودورها ضمن منظور جديد يتمثل في بعد التنمية المحلية على المستويين البلدي والولائي، محاولة دراسة وتقييم دور هذا النمط السياحي في تحقيق التنمية المحلية وتسليط الضوء على مدى استفادة ولاية قالمة من آليات دعم وترقية السياحة لتجسيد التنمية المحلية بها، كشف أهم العقبات والمشاكل التي تعيق تنمية وترقية السياحة الحموية في الجزائر عموما وولاية قالمة بصفة خاصة ومحاولة اقتراح بعض الحلول التي يمكن أن تساهم في تحسين الوضع المتدهور، محاولة الوصول الى نتائج وتوصيات تعزز من الالتزام القائمين على القطاع السياحي وصناع القرار في الجزائر بمنهج علمي في كيفية تهيئة وترقية السياحة الحموية وتفعيل دورها التنموي وطنيا ومحليا.

استفدت من خلال هذه الدراسة الى التوصل الى خصائص التنمية المحلية ومرتكزاتها

- ✓ دراسة (فرح رواقات، 2014/2013) أهداف الدراسة الذي عنوانها: **دور القطاع السياحي في تحقيق التنمية المحلية**، انقسمت أهداف هذا البحث الى:

1/ أهداف علمية: تتمثل في السعي الى كشف وفهم طبيعة الظاهرة السياحية وإبراز الاهمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لها ومن ثم كيفية العمل على تطوير القطاع السياحي وجعله يساهم في تحقيق التنمية المحلية.

2/ أهداف عملية: وهي في أهمية موضوع السياحة في تحقيق التنمية في العديد من الدراسات.

- **إشكالية الدراسة** : تتمثل إشكالية البحث في :

السياحة ظاهرة اقتصادية، اجتماعية وثقافية لها تأثير كبير في حياة الشعوب خاصة في عصرنا الحالي من خلال دورها الفعال لمن يبحث عن الراحة الجسدية والنفسية، وتأتي أهمية الكبرى في لعب دور هام في تحقيق التنمية المحلية.

من هذا المنطلق فإن الإشكالية الرئيسية تتمثل في :

كيف يساهم القطاع السياحي في تحقيق التنمية المحلية في الجزائر؟

وتندرج تحت هذه الإشكالية مجموعة من التساؤلات الفرعية وهي كالتالي :

1/ ماهية السياحة ؟

2/ كيف يمكن إدماج القطاع السياحي في التنمية المحلية ؟

3/ ماهي الاجراءات المتبعة لترقية القطاع السياحي في الجزائر ؟

4/ ماهي الاستراتيجية التي تتبعها الجزائر من أجل ترقية وتطوير قطاع السياحة ليساهم في النهوض وتطوير التنمية المحلية ؟

5/ ماهي آفاق السياحة في الجزائر وما التحديات التي تواجهها ؟

- **الفرضيات :**

1/ السياحة مجال حيوي ظاهرة انسانية تستحق الاهتمام والدراسة لهذ لابد من معرفة دورها في التنمية المحلية.

2/ التنمية المحلية تجمع بين الجهود الحكومية والجهود الشعبية لترقية المجتمع المحلي.

3/ السياحة ذات أهمية كبيرة وأداة فعالة في سبيل تحقيق التنمية المحلية.

4/ يربط القطاع السياحي بالتنمية المحلية علاقة تكاملية من خلال تأثير كل منهما على الآخر.

- **حدود الدراسة :**

1/ الإطار البحثي : تم التطرق لدراسة هذا الموضوع كونه يمثل أبرز المواضيع المتداولة بين الدارسين والباحثين على الساحة الاقتصادية، وذلك من خلال محاولة معرفة خصائص وأهمية السياحة بالنسبة للعديد من المجالات، وخاصة دورها البارز على التنمية المحلية وكيفية تأثيرها على الشعوب.

2/ الإطار الزماني : تمحورت الدراسة حول دور القطاع السياحي في تحقيق التنمية المحلية في الجزائر، حيث حدد الاطار الزماني للدراسة من خلال آفاق التنمية السياحية 2025، من خلال مواكبة تطورات ومستجدات السياحة في الجزائر والتنمية المحلية على المستوى الوطني.

- **المناهج المستخدمة في الدراسة :**

بالنسبة لمناهج الدراسة التي اعتمدت عليها في هذا الموضوع هي :

المنهج التاريخي، المنهج الوصفي، ومنهج دراسة الحالة، فالمنهج التاريخي يعتمد لدراسة الوقائع والأحداث والظواهر التاريخية دراسة علمية تعتمد على العقل والمنطق، وذلك من خلال استعراض التطور التاريخي للسياحة والمسار الأول والتاريخي لمصطلح التنمية بمفهومها العام، والتنمية المحلية بمفهومها الخاص.

أما المنهج الوصفي والذي يهدف غلى جمع بيانات كافية ودقيقة عن ظاهرة أو موضوع معين، والهدف من استخدام المنهج الوصفي في هذه الدراسة وذلك للإحاطة بجميع تفاصيل وجوانب السياحة والتنمية المحلية والتعمق فيها بشكل جيد.

ومنهج دراسة الحالة من خلال دراسة استراتيجيات وخطط للتنمية السياحية في الجزائر وتحدياتها.

- **المصطلحات لأساسية للدراسة :**

تحديد المفاهيم الأساسية للدراسة يعد أمرا ضروريا لأنها تعطي دلالات دقيقة على ما يتضمنه البحث الذي يقوم بإعداده وكلما أتسم هذا التحديد بالدقة والوضوح سهل على الذين يتابعون الدراسة أدراك المعاني والأفكار التي يريد الباحث دراستها والتعبير عنها، ووفق لذلك قمت بتحديد مصطلحات التي لها علاقة بموضوع السياحة والتنمية المحلية وأهمها :

1/ السياحة :

تعتبر السياحة أحد أهم العوامل الأساسية في نشأة وتطور المدن فقد أصبحت الأن تلعب دورا هاما في حياة الأمم والشعوب وعلاقات الدول ببعضها البعض، خاصة في الجانب الاقتصادي والاجتماعي.

2/ التنمية : وهي عملية تغيير هادفة ومستمرة تشمل كافة جوانب المجتمع تصاحبها تحولات هيكلية تهدف لتحسين مستوى حياة الأفراد من خلال الاستغلال الرشيد للموارد والإمكانات المتاحة.

3/ التنمية المحلية :

وهي العملية التي يمكن بها توحيد جهود المواطنين والحكومة لتحسين الأحوال الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في المجتمعات.

4/ المجتمع :

وهو إقامة مجموعة كبيرة من الأفراد داخل إقليم واحد أو رقعة جغرافية معينة.

5/ التنمية السياحية :

وهي أحدث ما ظهر من أنواع التنمية المتعددة، وهي تعظيم الدور الذي يمكن أن يلعبه النشاط السياحي في نمو الاقتصاد الوطني، كما هي مختلف التنظيمات العامة والخاصة التي تشترك في تطوير وإنتاج وتسويق البضائع والخدمات، لخدمة احتياجات ورفاهية السياح.

- **خطة الدراسة :**

اعتمدنا في تقسيم الدراسة على ثلاث فصول :

خصصنا الفصل الأول لدراسة الإطار المفاهيمي للسياحة والتنمية المحلية، حيث تم التطرق في المبحث الأول إلى مفهوم السياحة من خلال عرض نشأتها ومراحلها التاريخية ومختلف التعاريف للعلماء لها، كما تم التطرق في المبحث الثاني إلى أنواع السياحة وعناصر صناعتها، أما المبحث الثالث فخصصناه لمفهوم التنمية بشكل عام، كما تطرقنا إلى خصائص ومرتكزات التنمية المحلية مراحلها وأهدافها.

أما الفصل الثاني فتطرقنا إلى السياحة كأداة لتجسيد التنمية المحلية، وجاء تقسمه إلى مبحثين: المبحث الأول عن دور السياحة في تفعيل مجالات التنمية المحلية، والمبحث الثاني فقد عرجنا على واقع السياحة في الجزائر وانعكاساتها على التنمية المحلية.

أما الفصل الثالث فجاء كحلول لمشاكل القطاع السياحي في الجزائر بعنوان استراتيجية التنمية السياحية في الجزائر آفاق 2030 وتحدياتها، واحتوى على مبحثين، الأول تم توضيح من خلاله برامج تنمية القطاع السياحي وفقا لما جاء به المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية آفاق 2030، والمبحث الثاني وضعنا فيه مجمل التحديات التي تواجه قطاع السياحة في الجزائر.

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للسياحة والتنمية المحلية

تمهيد:

أضحت السياحة في وقتنا الحاضر تلعب دورا هاما في مختلف مجالات الحياة، وتعكس مدى التطور والتقدم الحضاري والاجتماعي والاقتصادي والعلمي للشعوب، حيث صار القطاع السياحي يحظى بنصيب كبير من الأبحاث والدراسات خاصة ما يتعلق بالجانب الاقتصادي الذي أصبح يحتل مكانة كبيرة، ويتم قياسه بنفقات السياحة وعائداتها، حيث يؤثر نمو صناعة السياحة بشكل مباشر على اقتصاد الدول ونمو الأنشطة الأخرى المرتبطة بها، ولا ينحصر النشاط السياحي في الآثار الاقتصادية فحسب بل يتعداها الى الآثار الاجتماعية حين يهدف من ورائها إلى خلق مناصب شغل، أو التأثير على السلوكيات، والتركيبة الاجتماعية للمجتمعات الدول المضيفة، كما تأثر تأثيرا ايجابيا على البيئة المحيطة، كما تلعب السياحة دورا هاما في توطيد العلاقات ما بين الدول.

و السياحة باعتبارها ظاهرة إنسانية تتصف بالحركة، تتصل اتصالا وثيقا بالمجتمع المحلي حيث تساهم في تحقيق طموح و أهداف أفراد المجتمع من خلال مساهمتها في التنمية المحلية.

فجاء هذا الفصل كإطار مفاهيمي للسياحة والتنمية المحلية من خلال ثلاث مباحث هي:

المبحث الأول: مفهوم السياحة.

المبحث الثاني: أنواع وعناصر صناعة السياحة.

المبحث الثالث: مفهوم التنمية.

المبحث الأول : مفهوم السياحة

أ/التعريف اللغوي للسياحة :

يعني لفظ سياحة "التجوال" وعبارة "ساح في الأرض" تعني ذهب وسار على وجه الأرض أما لفظTourisme فهو لفظ مستحدث في اللغات اللاتينية وفي الإنجليزية نجد أن To tour أي يجول أو يدور.[1]

أما السياحة في اللغة العربية فهو لفظ قديم، فهي تعني الضرب في الأرض ومنها يسيح الماء، وسيحان الماء يعني جريانه.[2]

ب/ نشأة السياحة ومراحلها التاريخية:

لقد ادرك الإنسان على مر العصور كثيرا من التطور في حياته، واصبحت له احتياجات متجددة كلما دخل في مضمار الحضارة قدما، وظهرت بعض الكماليات و كأنها ضروريات، ولذا اختلفت نظرته نحو كثير من امور الحياة. وبدأ البحث عن الراحة و الرفاهية و المتعة وبدأ يسعى لزيادة ثروته، وذلك عن طريق احتكاكه بغيره من المجتمعات، وبدأت تظهر رغبته في مشاهدة الكثير من معالم الدنيا.

وتعد ظاهرة انتقال الإنسان التي بدأت اصلا لتحقيق شؤون معاشه المادي اليومي، قد تحولت على مر العصور الى ظاهرة اجتماعية وثقافية وبعد أن كان هدفها تحقيق الكسب والمنفعة اصبح هدفها المتعة النفسية والاستفادة الثقافية.

[1]-وفاء زكي ابراهيم، **دور السياحة في التنمية الاجتماعية**، الاسكندرية: المكتب الجامعي الحديث الازاريطة، 2006،ص70

[2]-فرح رواقات، دور القطاع السياحي في تحقيق التنمية المحلية: دراسة حالة مركب حمام الصالحين، **مذكرة الماستر** في العلوم السياسية و العلاقات الدولية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2014/2013، ص7

وكلما حقق الإنسان مزيدا من التطور، والرقي كلما تنوعت رغباته وازدادت احتياجاته وانعكس ذلك على السياحة حتى اصبحت ظاهرة اجتماعية واقتصادية تؤثر في حياة الأمم والشعوب.[1]

وهناك ثلاث مراحل رئيسية لتطور السياحة بالإضافة الى المرحلة الحالية وواقعها الراهن

1/ المرحلة الأولى (العصور القديمة):

كان السفر في تلك المرحلة جزءا من الحياة فرضته على الإنسان حاجته لتحقيق شؤون معيشته وتوفير احتياجاته الضرورية.

-(العصور الوسطى) :

وبانتقال العالم إلى العصور الوسطى قام بعض المستكشفين و المغامرين بأسفار طويلة ومن أهمهم ابن بطوطة والإيطالي ماركو بولو وكريستوف كولومبوس وتعد تلك المرحلة هي مرحلة الاكتشافات الجغرافية، والتي أسفرت عن خدمات جليلة للعالم، وبدأ العديد من الرحالة و المؤرخين القيام بالعديد من الرحلات إلى مختلف البلاد.

هذا ولقد ظهرت السياحة الدينية إلى الوجود وذلك من أجل الحج وزيارة الأماكن المقدسة، ولقد قام العديد من علماء العرب بالسفر لكثير من الشعوب بعد أن قاموا بين أهلها وتعلموا لغتهم ووصف الشعوب وعاداتهم وتقاليدهم بكل صدق.[2]

2/ المرحلة الثانية (عصر الآلة) :

أخذت السياحة في النمو السريع في تلك المرحلة التي تميزت بعدة سمات أهمها تطور الآلة وتقدم وسائل المواصلات، حيث ساعد ظهور البواخر والسيارات والسكك الحديدية على جعل السفر أكثر راحة وأمنا، وصحب ذلك تطور آخر اجتماعي، فقد ظهرت طبقة الأفراد،

[1]-نفس المرجع، وفاء زكي ابراهيم،ص92.
[2]-وفاء زكي ابراهيم، مرجع سابق، ص ص.92-93.

والحكام، ورجال الدين، أو الإقطاعيين الذين ساعدتهم امكاناتهم المادية وعدم تقيدهم بمواعيد أو أوقات معينة على السفر طلبا للمتعة، والمغامرة، والمعرفة.[1]

3/ المرحلة الثالثة (العصر الحديث) :

كانت السياحة قبل الحرب العالمية الثانية قاصرة على طبقة الأغنياء القادرين وبعد الحرب بدأت النظم الاجتماعية في العالم تستقر خاصة للطبقة العاملة حيث ردت لها حقوقها وتوفرت لها أسباب المعيشة الكريمة، وصاحب ذلك نجاح مشروع مارشال في إعادة بناء الاقتصاد الأوربي، الذي خربته الحرب، فنتج عن ذلك ارتفاع في الأجور وتخفيض في ساعات العمل وتطبيق نظام الاجازات المدفوعة واستطاعت الطبقات العمالية في الدول العالم معظمها وخاصة في الدول الاوروبية والولايات المتحدة أن تحصل على ميزات كثيرة وان تتكتل في اتحادات ونقابات للدفاع عن حقوقها وأدى ذلك إلى أن أصبحت هذه الطبقات العمالية قادرة على إشباع ضرورات حياتها وتحقيق فائض بدأت في توجيهه للسفر والسياحة، ولقد شهدت تلك الفترة قيام العديد من المنظمات الدولية ومنها منظمة السياحة العالمية التابعة لهيئة الأمم المتحدة و محور عنايتها الرئيسي هي السياحة الدولية ونظمها.[2]

4/ المرحلة الحالية وعوامل تطور السياحة فيها :

منذ منتصف القرن العشرين إلى وقتنا الحاضر شهد قطاع السياحة تطورا كبيرا واتساعا في نطاقه، حيث شملت السياحة كل مناطق العالم إجمالا، كما لم تعد مرتبطة بفئة معينة من الناس، وصارت السياحة أحد الظواهر العالمية الاجتماعية، وتشكل السياحة اليوم أحد القطاعات الهامة في مختلف الدول على الصعيد الاقتصادي، إذ تسهم في زيادة دخل الدولة وتنميتها.[3]

---

[1]-نفس المرجع السابق، ص ص99-100.

[2]-المرجع نفسه ، ص 101.

[3]- **مراحل تطور السياحة**، اطلع عليه يوم2019/12/25على الساعة : 15:20، موقع ويب : www.mawdo3.com

- عوامل ساعدت على تطور السياحة حاليا:

1 .تطور وسائل الاتصالات والمواصلات، الامر الذي سهل وصول إلى كل بقاع العالم بسهولة ويسر وفي وقت قصير مقارنة مع الماضي.

2 .ازدياد دخل الأفراد وارتفاع المستوى المعيشي للأفراد بشكل عام.

3 .ظهور منظمات سياحية، مثل منظمة السياحة الدولية، والتي تهتم بالقطاع السياحي ومقوماته بشكل عام.[1]

المطلب الأول: تعريف السياحة

عرف اجوير فوولر Aiguer frewller الالماني السياحة بأنها ظاهرة من ظواهر العصر

تنبثق من الحاجة المتزايدة للحصول على الراحة والاستجمام وتغيير الجو والإحساس بجمال الطبيعة وتذوقها، والشعور بالبهجة والمتعة من الإقامة في مناطق ذات طبيعة خاصة.

أما العالم النمساوي والخبير الاقتصادي السياسي، هيرمان فون شولي رون فلقد عرف السياحة على أنها اصطلاح يطلق على كل العمليات المتداخلة وخصوصا العمليات الاقتصادية المتعلقة بدخول الأجانب إقامتهم المؤقتة وانتشارهم داخل منطقة ما أو خارجها أو دولة معينة.

أما جلا كسمان Glacksman السويسري فقد قدم تعريفا آخر للسياحة على أنها فروع العلاقات المتبادلة و التي تنشأ بين الشخص الذي يوجد بصفة مؤقتة في مكان ما وبين الأشخاص الذين يقيمون بهذا المكان.

كما عرف ليفلي نيزا رولLeveille Nizerolle السياحة بأنها جميع الأنشطة غير المحققة للربح والتي يقوم بها الإنسان بعيدا عن مقر إقامته المعتاد.

[1]- نفس المرجع السابق، موقع ويب www.mawdo3.com

وأوضح جولدن golden أن المقصود بالسياحة هو أي نوع من الحركة التي بمقتضاها يقيم الأشخاص في مكان خارج بلادهم بشرط عدم اعتبار هذه الإقامة لأغراض كسب الدائم أو المؤقت.[1]

كما عرف دي ما ير السياحة بأنها مجموعة التنقلات البشرية و الأنشطة المترتبة عليها والناتجة عن ابتعاد الإنسان من موطنه تحقيقا لرغبة الانطلاق، والكامنة في كل فرد.[2]

وفي تعريف صلاح الدين عبد الوهاب أوضح أن" السياحة هي مجموعة العلاقات المرتبطة بعملية تغيير المكان تغييرا وقتيا، وتلقائيا وليس لأسباب تجارية أو حرفية".

المطلب الثاني : خصائص السياحة

تعتبر السياحة من أهم القطاعات التي تساهم في تحقيق النمو الاقتصادي، وتنطوي على عدد من الخصائص نذكر منها :

- تشعب وتعدد مكونات النشاط السياحي وارتباطها بالكثير من الأنشطة الاقتصادية الأخرى (صناعية، خدمية...).
- مدى ملائمة المناخ السياحي بمفهومه الشامل من العوامل المؤثرة على الطلب على المنتج السياحي محليا ودوليا .[3]
- الطلب السياحي لا توقف فقط على مدى توافر الموارد وتنوع المقومات والخدمات والتجهيزات السياحية، بل وعلى غيرها من العوامل كأسعار الخدمات السياحية الأساسية أو التكميلية.
- الطلب السياحي يتوقف على وإلى حد كبير على القدرة المالية للسائح (خاصة أن الطلب السياحي في جملته لا يرتبط بإشباع حاجة ضرورية، بل يرتبط غالبا بإشباع حاجة كمالية).

[1]-وفاء زكي ابراهيم، مرجع سابق، ص ص70-71.
[2]- نفس المرجع ، ص ص72-73.
[3]-نسيبة سماعيني، دور السياحة في التنمية الاقتصادية و الاجتماعية في الجزائر، **مذكرة ماجستير** في ادارة الأعمال، جامعة وهران، 2014/2013، ص21.

– يتأثر الطلب السياحي بمستوى الرفاهية الاقتصادية في الدولة والتقدم التكنولوجي في وسائل المواصلات والاتصال والتقلبات الاقتصادية (كالرواج والكساد) بالإضافة إلى عوامل وسياسية يصعب على الدولة التأثير والتحكم فيها.

ويمكن إضافة خصائص أخرى للسياحة وهي :

– ارتباط صناعة السياحة كنشاط إنتاجي يقدم خدمات ذات طبيعة خاصة بقضايا التنمية الاقتصادية و الاجتماعية والسياسية في الكثير من الدول النامية والمتقدمة على حد سواء.
– السياحة كصناعة تحتوي على مجموعة من العناصر وهي: المقومات والموارد السياحية، التجهيزات، والخدمات السياحية، خدمات المواصلات والاتصالات السلكية واللاسلكية المحلية والدولية، الدعاية والترويج السياحي، الطلب السياحي، فهي صناعة مركبة ومتشابكة.[1]
– عدم سيادة المنافسة الصافية أو حتى احتكار القلة في كثير من الحالات الخاصة بالنسبة لبعض المقومات والموارد السياحية النادرة وصعوبة قيام بعض الدول بإنتاج سلع سياحية بديلة.
– ارتباط الطلب على الموارد والخدمات السياحية بدولة ما بدوافع ذاتية لدى جمهور السائحين أو بمعنى آخر أن الطلب السياحي في معظم الحالات يتصف بدرجة عالية من المرونة.[2]
– تعتبر السياحة نشاطا مركبا من الأنشطة الاقتصادية و الاجتماعية التي تؤثر فيها وتتأثر بها، مما يجعلها جزءا لا يتجزأ من الخطة الوطنية الشاملة.[3]

[1]-نفس المرجع السابق، ص ص21-22.
[2]-المرجع نفسه ، ص23.
[3]-عبد السلام أبو قحف، **صناعة السياحة في مصر**، القاهرة، المكتب الجامعي الحديث، 1992، ص 25 .

- تعتبر السياحة صادرات غير منظورة، فهي لا تتمثل في ناتج مادي يمكن نقله من مكان لآخر وهي تعتبر من الصناعات التقليدية التي يقوم فيها المستهلك بالحصول عليها من مكان انتاجها.
- المنتج السياحي غير قابل للتخزين.[1]

المطلب الثالث : أهمية السياحة

لو لم تكن للسياحة أهميتها ما كانت لتحتل مكانة متميزة في السياسات التنموية للدول المتقدمة والنامية على حدا سواء. وفي هذا المطلب سوف نبرز الأهمية المختلفة للسياحة من مختلف المجالات والأصعدة.

1/ الأهمية الاقتصادية: يمكن إبراز الأهمية الاقتصادية للسياحة من خلال النقاط التالية:

أولا: خلق مناصب عمل: تعد السياحة من أكبر القطاعات توفيرا لفرص العمل فهي صناعة كثيفة العمالة، وتساهم في خلق فرص عمل بشكل مباشر أو غير مباشر من خلال القطاعات الداعمة للسياحة. كما تساهم في القضاء أو على الأقل التقليل من حجم البطالة من خلال حركة السياح ومعاملاتهم في مجالات شتى كالنقل والتجارة والإيواء ...إلخ.

فالنشاط السياحي يقوم على عمل المكثف والمتكامل كما أن التشغيل في المجال السياحي لا يحتاج إلى استثمارات كبيرة إذا ما قورنت بالقطاعات الأخرى وخاصة القطاع الفلاحي والقطاع الصناعي، فالسياحة تنتمي لقطاعات الخدمات أي الاعتماد الكامل على العنصر البشري، كما تعتبر السياحة من أكبر القطاعات الاقتصادية توفيرا لفرص العمل.

ثانيا: تدفق رؤوس الأموال الأجنبية: من الممكن أن يساهم القطاع السياحي بدرجة ملموسة في توفير جزء من النقد الأجنبي لتنفيذ خطط التنمية الشاملة.[1]

[1]-نسيبة سماعيني، مرجع سابق، ص ص15-16.

وهذه بعض أنواع التدفقات من النقد الأجنبي الناتج عن السياحة :

- مساهمة رؤوس الأموال الأجنبية في الاستثمارات الخاصة بقطاع السياحة.
- المدفوعات السيادية التي تحصل عليها الدولة مقابل منح تأشيرات الدخول للبلد.
- فروق تحويل العملة.
- الإنفاق اليومي للسائحين مقابل الخدمات السياحية (الأساسية والتكميلية) بالإضافة إلى الإنفاق على الطلب على السلع الإنتاجية والخدمات لقطاعات اقتصادية أخرى.
- الإيرادات الأخرى للفنادق من السائحين.

ثالثا: تحسين ميزان المدفوعات: إن الناتج السياحي هو قيمة بيع المنتج السياحي إلى أعداد السائحين، والسياحة تساهم كصناعة تصديرية في تحسين ميزان المدفوعات الخاص بالدولة، ويتحقق هذا نتيجة تدفق رؤوس الأموال الأجنبية المستثمرة في المشاريع السياحية، إضافة إلى الإيرادات السيادية التي تقوم الدولة بتحصيلها من السائحين، وخلق استخدامات جديدة للموارد الطبيعية والمنافع الممكن تحقيقها نتيجة خلق علاقات اقتصادية بين قطاع السياحة والقطاعات الأخرى. حيث تعتبر السياحة وسيلة مهمة للحصول على العملات الأجنبية وتعمل على تحسين ميزان المدفوعات بهدف حل المشاكل والأزمات الاقتصادية.

2/ الأهمية الاجتماعية والإنسانية للسياحة: تعد السياحة صديقة للمجتمع فهي تقوم على الاستفادة الكاملة لكل ما فيه من موارد وأفراد، ويبرز هذا فيما يلي:

- تحقيق قدر كبير من التفاعل الاجتماعي وزيادة العلاقات الاجتماعية من خلال حسن مقابلة و معاملة السياح من مختلف الجنسيات والأعراق من طرف السكان المحليين.

[1]-أسماء خليل، دور السياحة الحموية في تحقيق التنمية المحلية، **أطروحة الدكتوراه**، جامعة قالمة، 2016/2015، ص ص15-16.

– تعمل السياحة على تقليل الفوارق بين الأفراد مما يحقق التطور الاجتماعي كما تعمل على تنمية الاهتمام بالقيم الحضارية في الدول المستقبلة للسائحين.[1]

– تساعد السياحة على الانفتاح على الخارج، بخروج بعض المجتمعات من عزلتها.

– تساهم السياحة في بناء الشخصية الإنسانية، وتعمل على الترفيه والترويح النفسي والجسدي.

3/ الأهمية السياسية للسياحة: تظهر أهمية السياحة من الناحية السياسية من خلال النقاط التالية :

– تمثل السياحة أداة من أدوات تعميق الانتماء السياسي وزيادة الوعي القومي والتعرف على ثروات البلاد وهذا يؤدي إلى الاعتزاز بالوطن.

– إن السياحة كنشاط إنساني أصبحت تلعب دورا هاما في تنشيط العلاقات الدولية وتقليل حدة الصراعات والخلافات التي تنشأ بين البلدان المتنازعة نظرا لما تحدثه من توطيد للعلاقات.

– تؤدي السياحة إلى تحسين العلاقات بين الدول.[2]

4/ أهمية السياحة في مجال الثقافي:

– تعد السياحة أداة للاتصال الفكري وتبادل الثقافات والعادات و التقاليد بين الشعوب وأداة لإيجاد مناخ مشبع بروح التفاهم والتسامح بينهم.

– تعمل السياحة على زيادة معرفة الشعوب ببعضها البعض، وتقريب المسافات الثقافية بينهم.[1]

[1]-نفس المرجع السابق، ص ص16-17.
[2]-المرجع نفسه ، ص18.

المبحث الثاني : أنواع وعناصر صناعة السياحة

نحاول في هذا المبحث الدخول في صلب المجال أو القطاع السياحي، من خلال استعراض أنواعها وأسسها وعناصر الجذب المرتكز عليها هذا النشاط الذي صارت جميع الدول المتقدمة منها والنامية تسعى الى الاستثمار في أنواع السياحة وتطوير نقاط الجذب فيها للاستقطاب اكبر عدد من السياح من مختلف الدول والقارات، من أجل الدفع بعجلة التنمية المحلية من العائدات السياحية.

المطلب الأول: أنواع السياحة

تعد أنواع السياحة رافدا أساسيا لعدد كبير من الدول حيث أنها تساهم بدعم الاقتصاد الوطني بشكل كبير، لذلك فقد قامت الدول العالمية بتطوير القطاع السياحي الموجود فيها، وذلك لكي تستغل الإمكانات السياحية الموجودة فيها بشكل مثالي بحيث تجعل من السياحة بديلا للثروة الخام.

وللسياحة أنواع مختلفة، ولكل نوع من هذه الأنواع ميزاته وسياحه، وكلما تعددت أنواع السياحة الموجودة في البلد كلما ازدادت اراداته من السياحة وبالتالي نعمى البلد المضيف بالاستقرار و الرفاه.

1/ السياحة الثقافية :

وهي التعرف على عادات وتقاليد الشعوب بزيارة السائح للأماكن الأثرية والثقافية الموجودة في العالم فيزور الآثار القديمة كالقلاع والحصون، والذهاب الى المتاحف للتعرف على أبرز الآثار الموجودة داخله.[2]

[1]-أسماء خليل، مرجع سابق ص27.

[2]-**أنواع السياحة**، اطلع عليه يوم 2019/12/25 على الساعة 15:20 www. mawdo3.com.

2/ السياحة الدينية :

وهي زيارة الأماكن المقدسة حول العالم، ويعد هذا النوع من أقدم أنواع السياحة التي عرفتها البشرية، ويزور خلالها السائح المساجد، الكنائس، والمعابد.[1]

3/ السياحة الشاطئية :

وتنتشر هذه السياحة في الدول التي تحظى بشواطئ كبيرة على البحار والمحيطات، ويعد هذا النوع من أكثر أنواع السياحة انتشارا في العالم، حيث تجد السياح يفترشون الرمال ليستمتعوا بمنظر البحر الرائع، وليجلسوا في شمسه الدافئة.

4/ السياحة الترفيهية :

وفي هذا النوع يتجه السائح نحو المدن التي خصصت للترفيه والتي يوجد فيها العديد من النشاطات والألعاب التي تدخل السرور.

5/ السياحة الطبيعية :

وينتشر هذا النوع في الدول التي تحتوي على جمال طبيعي كبير كأنهار والجبال والوديان والغابات ومناظر طبيعية تسلب الألباب، ويدخل في هذا النوع السياحة الجبلية والتي يخرج فيها السائح إلى الجبل للاسترخاء وللاستنشاق الهواء العليل والتمتع بالمناظر الطبيعية.

6/ السياحة العلاجية :

حيث يقوم الفرد بزيارة المنتجعات الصحية مثل المياه المعدنية والمصحات العلاجية، وتعد حديثا دولة تركيا من الوجهات المفضلة للسياح للعلاج وخاصة في مجال التجميل.

[1]-نفس المرجع السابق، موقع موضوع.

7/ سياحة الأعمال :

وهي السياحة التي يقوم بها الإنسان بغرض حضور فعاليات المؤتمرات والمعارض، ويلعب هذا النوع من السياحة دورا كبيرا في دعم الاقتصاد الوطني، لذلك فقد قامت العديد من الدول بتطوير هذا النوع من خلال تطويرها لمراكز الفعاليات والمؤتمرات.

8/ سياحة التسوق :

وهي السياحة التي يقوم بها الأفراد الى الدول التي تعرض منتجاتها بأسعار منخفضة وجودة عالية من أجل جذب السياح.

9/ سياحة التجوال :[1]

يتجه فيها الإنسان سيرا على الأقدام نحو الأماكن الجميلة للاستمتاع و الاكتشاف.

10/ السياحة الاجتماعية :

وهي قيام الأفراد برحلات جماعية في أيام الإجازات للترفيه وكسر الروتين اليومي.

11/ سياحة المغامرات :

وهي قيام الإنسان بمغامرة معينة كركوب الأمواج في البحار الهائجة، والقيام برياضات تسلق الجبال ورحلات التجذيف في الأنهار العالية.

12/ السياحة الصحراوية:

وهي أحد أنواع السياحة الحديثة النشأة والتي تنشط في فصل الشتاء نتيجة سفر السياح من البلاد الباردة نحوها لزيارة أماكن جديدة وللتمتع بطقسها الدافئ.

[1]-موقع موضوع، مرجع سابق.

13/ سياحة الفضاء :

وتعتبر كذلك من أنواع السياحة الحديثة، ويتميز هذا النوع بتكلفته المرتفعة، من خلالها يستطيع الإنسان ارتياد الفضاء غايته منه السياحة والاكتشاف.[1]

❖ وللتذكير تنقسم السياحة إلى قسمين أو صنفين هما :

1/ السياحة الخارجية أو الدولية :

و هم الأشخاص الذين يزورون بلد غير بلدهم لمدة تتجاوز اليوم الواحد وتقل عن السنة.

2/ السياحة الداخلية: (المحلية)

وهي النشاط السياحي الذي يتم من مواطني الدولة لمدنها المختلفة التي يوجد بها جذب أو معالم سياحية تستحق الزيارة، أي أن السياحة الداخلية هي صناعة تكون داخل حدود الدولة ولا تخرج عن نطاقها.[2]

و لكن هذا المفهوم يختلف عند بعض الدول، ففي أمريكا وكندا تعرف السياحة الداخلية حسب مسافة الرحلة فإذا كانت 100 كلم أو أكثر بعيدا عن مقر الإقامة يعتبر السائح سائحا داخليا.

أما بلغاريا وألمانيا فيعرفون السائح الداخلي على أنه المواطن الذي يقضي خمسة أيام بعيدا عن محل إقامته.

[1]-موقع موضوع، مرجع سابق.
[2]-جميلة قنادزة، دور القطاع السياحي في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر، العدد1، سنة 2017، ص79

المطلب الثاني : أسس السياحة

تبنى السياحة كغيرها من العلوم الأخرى على مجموعة من الأسس، والتي تتكامل فيما بينها لقيام هذا النشاط، وجعله ذي فعالية في اقتصاديات الدول السياحية، وتظهر هذه الأسس في العناصر التالية :

1/ الطلب السياحي: هو مجموع الوافدين إلى البلد، كما يتأثر الطلب على المنتج السياحي بنوعين من العوامل هي:

أولا: عوامل الدفع : وتشمل الهروب من الروتين اليومي الذي يعيش فيه الفرد مثل طبيعة العمل، الملل، الحاجة النفسية إلى التغيير والبحث عن الجديد.

ثانيا: عوامل الجذب : وتشمل نقاط الجذب في المواقع السياحية وهنا يبرز ترويج المنتج السياحي في الأسواق العالمية.

2/ العرض السياحي: يتضمن جميع ما تقدمه وتعرضه المنطقة السياحية على سواحها الفعليين والمتوقعين، ويتضمن العرض السياحي عوامل الجذب الطبيعية، التاريخية والصناعية وكذلك الخدمات والسلع التي تؤثر على الأفراد لزيارة بلد معين وتفضيله عن بلد آخر. ومن مكونات العرض السياحي ما يلي : المناخ، التضاريس، المراكز الصحية الطبيعية، النباتات المختلفة.

3/ الإيرادات السياحية: هي كل ما تحققه الدولة أو اصحاب المحلات والمطاعم والفنادق من إيرادات السائحين وما تحققه السياحة كنشاط اقتصادي وكوعاء ضريبي، وتتأثر هذه الإيرادات بمجموعة من العوامل والتغيرات منها المنتوج السياحي، مستوى الخدمات

[1]-نفس المرجع السابق، ص79.

المختلفة، أسعار السلع والخدمات السياحية، وحجم الإمكانيات الطبيعية والمادية المتوفرة في الدول المستقبلة للسياح.

4/ الإنفـاق السـياحي: يشير إلى المبالغ المدفوعة مقابل حيازة السلع والخدمات الاستهلاكية وكذلك الأشياء الثمينة للتصرف فيها، وهو يشمل إنفاق الزائر نفسه بالإضافة إلى الإنفاق النقدي على السلع والخدمات الاستهلاكية التي يدفعها الزوار مباشرة، والإنفاق يعد بمثابة عائدات سياحية للدول المضيفة ويدون في جانب المتحصلات في ميزان المدفوعات.[1]

المطلب الثالث : عناصر صناعة السياحة

تقوم صناعة السياحة بإطارها العام على مجموعة من العناصر الرئيسية و هي:

1/ المادة الأولية: تبقى الأماكن السياحية الأثرية والحضارية والدينية والثقافية والطبيعية هي المادة الأولى وهي المدخل الأساسي لهذه الصناعة وهي التي تتميز بها منطقة أو دولة دون غيرها و تنقسم إلى قسمين:

أ/ العناصر الطبيعية: وتشمل العناصر البيئية الطبيعية الموجودة في منطقة ما مثل الغابات، الصحاري، السهول والأنهار وغيرها من العناصر البيئية.

ب/ عناصر من صنع الأنسان: وتتمثل في المنتزهات والمتاحف والمواقع الأثرية التاريخية.[2]

2/ رأس المال: مما لا شك فيه أن أي حراك اقتصادي في المنطقة الاقتصادية يحتاج إلى رأس مال لاستثمار مجموعة من الخدمات لتحقيق رواجا سياحيا من خلال تطوير هذه المنطقة لتكون موقع جذب سياحي بامتياز.

[1]-جميلة قنادزة، مرجع سابق، ص79.
[2]-زياد سليمان العبيسات، **السياحة و المعالم الدينية في الأردن**، ط1، دار وائل للنشر و التوزيع، عمان، ص33 .

3/ الإعلان و الترويج السياحي: إن وصول اسم المنطقة السياحية لأكبر عدد ممكن من الأشخاص في العالم يزيد من احتمالية زيارتهم لهذه المنطقة، وعملية وصول المنتج السياحي بحاجة إلى حملة إعلامية منظمة ومدروسة ومخطط لها بشكل علمي لترويج اسم هذه المنطقة حول العالم، ودور الإعلان الذي يجب أن يتصف بخصائص معينة مثل تحديد الفئة المستهدفة، وأين سيوزع الإعلان وكيف ومتى، و للتذكير فإن الدول الأكثر استقبالا للسياح هي تلك الدول الأكثر إنفاقا على الإعلان السياحي.

4/ العمل: تعتبر حلقة العمل في مجال تطوير عملية السياحة الدائرة الأكبر في عملية الحراك الاقتصادي، فالحركة تبدأ من تشغيل الأيدي العاملة في المنشآت السياحية من فنادق ومطاعم وغير ذلك، وفي تشغيل المنشآت و تطوير وسائل النقل، انتهاء بالأعمال اليدوية والتراثية والتقليدية.

5/ النقل: إن لتطوير قطاع النقل أثرا إيجابيا في تطوير السياحة ونجاحها، لذلك لابد من توفير وسائل النقل الحديثة المجهزة والمريحة باختلاف أشكالها البرية والبحرية والجوية، لتساعد في تطوير قطاع السياحة، فالشخص يقوم عادة بزيارة منطقة توفر أسهل الطرق

والوسائل في التنقل للوصول إلى تلك المنطقة وبأقل تكلفة، وهذا يتطلب توفر الطرق البرية الدولية مع دول الجوار و تطوير المطارات وإتباع سياسة الأجواء المفتوحة و تنظيم رحلات جوية إلى أكبر قدر ممكن من الدول وفي حال تعذر ذلك يمكن اللجوء إلى إقامة علاقات شراكة مع شركات الطيران الأخرى من دول مختلفة إضافة الى تطوير الموانئ البحرية[1] لتصبح أكثر قدرة على استقبال الرحلات البحرية.

ويعد قطاع النقل من أهم العناصر لما له من آثار اقتصادية مضاعفة، فهو يؤثر في تنمية المناطق المحيطة، كما يؤثر في الفعاليات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية

[1]-نفس المرجع السابق، ص34.

بشكل ايجابي، وتنعكس آثاره على الدور الحيوي الذي يلعبه في واقع عملية التنمية بشكل عام وعلى تنمية قطاع السياحة بشكل خاص، لأنها تشكل خطوط الإنعاش والنشاط للموقع السياحي.

6/ البنيــة التحتيــة: يجب أن تكون عملية التفكير بالقطاع السياحي عملية ذات نظرة تنموية شمولية للمنطقة السياحية أو الإقليم السياحي، فالعمل يجب أن يكون تكامليا لذا لابد من توفير الخدمات الأساسية لهذه المنطقة كخدمات المياه والكهرباء والصرف الصحي والنقل والاتصالات وخدمات الإنترنت وتطوير القطاع المصرفي.

هذه العناصر جميعا اذا ما عولجت بالشكل الصحيح من شأنها أن تكون قادرة على تقديم منتج سياحي يضمن الجودة والرواج للسياحة وقادر على المنافسة في الأسواق العالمية.[1]

1-محمد الصيرفي، **التخطيط السياحي**، ط1، دار الفكر الجامعي الإسكندرية، 2007، 79.

المبحث الثالث : مفهوم التنمية

أ/ مفهوم التنمية لغة واصطلاحا:

لغة: يقال نمى المال وغيره، ينمي نمياً و نماء، أي زاد وكثر، فالنماء هو الزيادة.

أما **اصطلاحا:** هي عملية تغيير هادفة ومستمرة تشمل كافة جوانب المجتمع تصاحبها تحولات هيكلية تهدف لتحسين مستوى حياة الأفراد من خلال الاستغلال الرشيد للموارد والإمكانات المتاحة.[1]

ب/ مراحل تطور مفهوم التنمية:

طرحت قضية التنمية في الدول المستقلة في آسيا وإفريقيا وأمريكا اللاتينية بعد أن حصلت هذه الدول على استقلالها السياسي، ولكن هذا استقلال لم يكن الغاية النهائية. مما دفع هذه الدول لبذل جهود كبيرة لتحريرها من التبعية للخارج، باعتبار أن الاستقلال السياسي هو بداية للتطور الاقتصادي والاجتماعي على حد سواء، وأن هذا التطور لا يأتي إلا من خلال الخطط التنموية التي تتناول مجمل الجوانب الاقتصادية والاجتماعية.

فتعاريف التنمية تختلف باختلاف المدارس، فهناك من حاول ربطها بالبعد الثقافي أو الأخلاقي أو الحضاري.

ورغم هذه الاختلافات والاجتهادات، إلا أن للتنمية روابط مختلفة ومتداخلة مع بعضها البعض بأبعادها المتعددة.[2]

2-وفاء لمقدم، شهرزاد بوتي، السياسة السياحية وأثرها على التنمية المحلية في الجزائر دراسة حالة مديرية السياحة و الصناعة التقليدية لولاية الوادي، **مذكرة الماستر** في العلوم السياسية، جامعة حمه لخضر الوادي، 2018/2017، ص10.

[2]-ليلى لعجال، واقع التنمية وفق مؤشرات الحكم الراشد في المغرب العربي، **مذكرة الماجستير** في العلوم السياسية و العلاقات الدولية، جامعة قسنطينة، 2010/2009، ص ص.15-16.

جاء تعريف هيئة الامم المتحدة : هي العملية المرسومة لتقدم المجتمع اقتصاديا و اجتماعيا اعتمادا على إشراك المجتمع المحلي ومبادئه. ثم عرفتها تعريفا آخر بأنها : العمليات التي يمكن بها توحيد جهود المواطنين والحكومة لتحسين الأحوال الاقتصادية والاجتماعية

والثقافية في المجتمعات المحلية، والمساهمة في تقدمها بأقصى قدر مستطاع.

أما ماركس Marx فيعرفها على أنها عملية ثورية، أي أنها تتضمن تحولات شاملة في

البناءات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والقانونية فضلا عن أساليب الحياة والقيم الثقافية.

ومن خلال هذه التعريفات يمكن القول أن التنمية تعني التغيرات الهيكلية التي تحدث في المجتمع في نواحيه المختلفة. وبالتالي فهي عملية حضارية شاملة ترتبط بخلق أوضاع جديدة ومتطورة، بالتساوي مع جميع الأبعاد دون أن يكون هناك تركيزا على جانب دون آخر.

كما هو ملاحظ من خلال التعريفات السابقة الذكر فإن مفهوم التنمية Développement

برز بصورة أساسية منذ الحرب العالمية الثانية، حيث لم يستعمل هذا المفهوم منذ ظهوره في عصر الاقتصادي البريطاني البارز" ادم سميث "، في الربع الأخير من القرن الثامن عشر.

وكما تم الإشارة إليه فإن مفهوم التنمية ظهر بداية في علم الاقتصاد حيث استخدم للدلالة

على عملية إحداث مجموعة من التغيرات الجذرية في مجتمع معين، بالصورة التي تكفل زيادة درجات إشباع الحاجات الأساسية عن طريق الترشيد المستمر لاستغلال الموارد الاقتصادية المتاحة وحسن توزيع عائدات ذلك الاستغلال. ثم انتقل مفهوم التنمية إلى حقل السياسة منذ ستينات القرن العشرين حيث ظهر كحقل منفرد، يهتم بتطوير البلدان الغير، ولاحقا تطور مفهوم التنمية ليرتبط بالعديد من الحقول المعرفية. فأصبح هناك مفهوم التنمية[1]

[1]-نفس المرجع السابق، ص16.

الثقافية التي تسعى لرفع مستوى الثقافة في المجتمع وترقية الإنسان، وكذلك التنمية الاجتماعية التي تهدف الى تطوير التفاعلات المجتمعية بين أطراف المجتمع (الفرد، الجماعة، المؤسسات الاجتماعية المختلفة والمنظمات الأهلية) وبالمعنى الاجتماعي للمفهوم يشار إلى التنمية على أنها التغير الاجتماعي social change بهدف تطوير أحوال الناس الذي تضمن إضافة أفكار جديدة للنظام الاجتماعي social system.

ومن خلال تتبع مراحل تطور مفهوم التنمية يمكن القول أن المفهوم تطور من المعنى الضيق يقتصر على التنمية الاقتصادية التي تتضمن قضايا النمو الاقتصادي Economie Gra mth إلى معنى أوسع من ذلك شامل لمفهوم التنمية، والذي يشمل المجالات الأخرى السياسية والاجتماعية التي لا يمكن الفصل بينها بأي حال من الأحوال، وأصبح مفهوم التنمية يشمل أيضا تنمية الإنسان نفسه باعتباره وسيلة التنمية وغايتها وهو مبررها.

وهذا ما تم الإعلان عنه في برنامج الأمم المتحدة من خلال مفهوم التنمية البشرية وبذلك أصبح الإنسان هو صانع التنمية وهدفها وذلك ابتداء من سنة 1990. وقد كان يعبر هذا المفهوم قبل هذا التاريخ عن تنمية الموارد البشرية.

وقد تطور مفهوم تنمية الموارد البشرية حتى نهاية الثمانينات ليشمل جوانب تشكيل القدرات البشرية كافة لاستخدامها في العملية الإنتاجية. وركز المفهوم إضافة إلى ذلك على الانتفاع بالقدرات البشرية، بحيث أعيد التوازن للمقولة الداعية إلى أن "**الإنسان هو صانع التنمية وهو هدفها**".[1]

ومن هنا يمكن القول أن مفهوم التنمية قد تطور من المفهوم المركز على النمو الاقتصادي إلى المفهوم الانساني، أي التنمية الانسانية الذي يعبر عن ثراء مضمون التنمية.[2]

[1]-ليلى لعجال، مرجع سابق، ص ص16-17.
[2]-المرجع نفسه، ص 18.

المطلب الأول: تعريف التنمية المحلية

هناك العديد من التعاريف للكثير من المفكرين والهيئات الدولية نذكر منها ما يلي:

فقد عرفتها هيئة الأمم المتحدة على أنها: "العمليات التي يمكن بها توحيد جهود المواطنين والحكومة لتحسين الأحوال الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في المجتمعات، ولمساعدتها

على الاندماج في حياة الأمة، والمساهمة في تقدمها بأقصى قدر مستطاع.

تعريف عبد المنعم شوقي للتنمية المحلية: هي العمليات التي تبذل بقصد ووفق سياسة عامة، لإحداث تطور وتنظيم اجتماعي واقتصادي للناس وبيئاتهم سواء كانوا في مجتمعات محلية أو إقليمية أو قومية بالاعتماد على المجهودات الحكومية والأهلية المنسقة

على أن تكتسب كل منها قدرة أكبر على مواجهة مشكلات المجتمع المحلي.

فالتنمية المحلية: هي العملية التي بواسطتها يمكن استخدام واستغلال الموارد المحلية في ظل التعاون الفعال بين جهود المواطنين والسلطات العمومية وذلك بمشاركة المواطنين من جهة والدعم المادي الحكومي من جهة أخرى وصولا لرفع المستوى المعيشي لأفراد المجتمع المحلي والمساهمة في تقدم المجتمع والنهوض به وتحسين الأحوال الثقافية والاجتماعية والاقتصادية.[1]

كما يمكن تعريف التنمية المحلية بأنها عملية تفاعلية حافلة بالتيارات المتموجة من أسفل إلى أعلى تتم في وسط معين هو الوسط المحلي بالذات.

ويعرفها محي الدين صابر على أنها "مفهوم حديث لأسلوب العمل الاجتماعي والاقتصادي في مناطق محددة، ويقوم على أسس وقواعد من مناهج العلوم الاقتصادية والاجتماعية، ويقوم هذا الأسلوب على إحداث تغيير حضاري في طريقة التفكير والعمل والحياة، [2]

[1]-وفاء لمقدم، شهرزاد بوتي، مرجع سابق، ص10.
[2]-فرح رواقات، مرجع سابق، ص ص28-29.

عن طريق إثارة وعي البيئة المحلية، وأن يكون ذلك الوعي قائما على أساس المشاركة في التفكير والإعداد والتنفيذ من جانب أعضاء البيئة المحلية جميعا في كل المستويات عمليا وإداريا.

كما تعتبر التنمية المحلية تغييرا اجتماعيا موجها من خلال أيديولوجية معينة.

ويعرفها البعض الأخر بأنها: حركة التغير التلقائي الجذري المستمر والمخطط في بناء و قيام مركب لأنشطة التنموية الشاملة والمتوازنة حكوميا وأهليا، والذي يتمثل في المشاركة الشعبية.

ويرى الكاتب L.GUigeu : في كتابه Développement أنها عبارة عن التضامن المحلي الناشئ من التفاعل الاجتماعي لسكان جهة معينة لتثمين ثرواتهم المحلية التي ستقود إلى التنمية، وهي أيضا عملية اغناء الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية على مجال ترابي معين من خلال تعبئة وتنسيق مواردها وطاقاتها.[1]

[1]-أسماء خليل، مرجع سابق، ص90.

المطلب الثاني: خصائص التنمية المحلية

وتتمثل في توضيح بعض السمات الأساسية المميزة لها، ولعل أهمها في هذا الصدد ما أوضحه دانهام كالآتي:

- تهتم بكل سكان المجتمع المحلي ومشكلاته في جوانب الحياة كافة لإحداث التغيير الاجتماعي.
- تهتم بكل أهداف المتصلة بالعملية والأهداف المتصلة بالإنجازات الملموسة، بمعنى آخر تسعى لتحقيق أهداف ملموسة.
- تسعى الى تقوية صفات المشاركة والتعاون والتسيير الذاتي.
- تتضمن عادة مساعدة فنية من جانب الهيئات الحكومية.
- تستمر جهودها لفترة زمنية طويلة فهي ليست مشروعات مؤقتة أو محددة بغرض معين.
- يكون اتخاذ قرارات التنمية المحلية على أساس الإجماع أو الاتفاق العام أكثر منها على أساس الانشقاق أو انقسام الرأي.
- شاملة وتهدف الى الارتقاء بمستوى أبناء المجتمع المحلي بمختلف جوانب الحياة.[1]

المطلب الثالث: مرتكزات التنمية المحلية

أولاً: <u>مبادئ التنمية المحلية:</u> هناك عدة مبادئ تتصل بظاهرة التنمية كعملية تكاملية، إن لم تتوفر أو أهمل بعضها فشلت التنمية المحلية في تحقيق أهدافها وهذه المبادئ هي:

1/ مبدأ الشمول : ويعني هذا المبدأ ضرورة تناول قضية التنمية من جميع جوانبها الاجتماعية، الاقتصادية، والثقافية، والشمول يعني أيضا شمول التنمية بكل قطاعات المجتمع الجغرافية والسكانية، بحيث تغطي المشاريع و البرامج كل المجتمع ما أمكن ذلك، تحقيقا للعدالة وتكافئ الفرص.

[1]-نفس المرجع السابق، ص ص 98-99.

2/ مبـدأ التكامـل: ويعنـي التكامل فـي تنميـة المجتمـع المحلـي شمول هذه العمليـة كافـة الجوانـب الاقتصـادية والاجتماعيـة، كمـا يعنـي التكامـل أيضـا تكامـل بـين المجتمـع الريفـي والمجتمـع الحضـري، بمعنـى أنـه لا يمكـن إجـراء تنميـة محليـة ريفيـة دون تنميـة حضـرية والعكس.

3/ مبدأ التقبل : يعتبر التقبل من المبادئ الرئيسية التي يجب الإلمام بها وتطبيقها عند العمل في تنمية المجتمع، ويعني هذا المبدأ تقبل المجتمع كما هو لا كما يجب أن يكون عليه، بغض النظر عن سلوك أفراده أو قيمه، وإذا شعر أفراد المجتمع بتقبل العاملين لهم[1] تنمو الثقة، ويتم التعاون، وتزداد عمليات المشاركة في تنمية المجتمع.

4/ مبدأ التوازن : يعني هذا المبدأ الاهتمام بجوانب التنمية حسب حاجة المجتمع، فلكل مجتمع احتياجات خاصة، فمثلاً في المجتمعات الفقيرة تحتل قضايا التنمية الاقتصادية فيها وزنا أكبر على ما عداها من القضايا والاهتمامات، مما يجعل تنمية الموارد الإنتاجية هي الأساس المستهدف من التنمية، والقضايا الأخرى بمثابة فرع منها.

5/ مبدأ التنسيق : يهدف هذا المبدأ إلى توفير جو يسمح بتعاون جميع الأجهزة القائمة على خدمة المجتمع وتظافر جهودها وتكاملها، بما يمنع ازدواج الخدمة أو تضاربها لأن ذلك يؤدي إلى تضييع الجهود وزيادة التكاليف.

ثانيـا: <u>ركـائز التنميـة المحليـة :</u> إن تحقيق التنمية المحلية، مرتبط بالاعتماد وتفعيل الركائز الأساسية لها والمتمثلة فيما يلي :

1/ تشـجيع وتعميـق المشـاركة الشـعبية: أي دعم الجهود المبذولة من قبل الأفراد والأهالي أنفسهم للنهوض بالتنمية وتحسين مستوى معيشتهم، والرقي بنوعية حياتهم، وذلك عن طريق:

[1]-فرح رواقات، مرجع سابق، ص ص30-31.

– تنظيم آلية موحدة للمشاركة الشعبية في التنمية على مستوى الوحدات المحلية بمشاركة المجالس الشعبية والقيادات التنفيذية.

– تشجيع المبادرات الشعبية من خلال آليات المشاركة الشعبية المحلية، للإسهام في التكاليف الاستثمارية للمشروعات وفق الأولويات والاحتياجات الجماهيرية.

– تشجيع منظمات المجتمع المدني كالجمعيات، للقيام بمهام إدارة وتشغيل وصيانة مشروعات الخدمات العامة بالوحدات المحلية، كأعمال النظافة مثلاً تحت إشراف الجهات الرسمية.

– التدريب المستمر للقيادات الشعبية المحلية بكافة مستوياتها و فئاتها للارتقاء بقدراتهم على القيام بمهامهم في المشاركة الشعبية، وتشجيع فرص تبادل الخبرات التنموية ونماذج المشاركة فيما بين القيادات الشعبية.

– تكثيف سياسة الاتصال مع المواطنين وإشراكهم في القرار المحلي، كما يجب أن تمنح الجماعات المحلية إمكانية حقيقية لاستعمال قدراتها واحتياطاتها وإشراك المواطنين في الأعمال المسطرة.

2/التخطيط المحلي (الإقليمي): يعتبر التخطيط المحلي للتنمية تخطيط من أجل[1] الجماهير، يهدف بالدرجة الأولى إلى تنظيم أوجه النشاط المختلفة لهم في كافة القطاعات، وعلى كافة المستويات، وهو الأمر الذي يتطلب تضافر جهود المسؤولين في الحكم المحلي ولنجاح عملية التخطيط للتنمية يجب مراعاة ما يلي:

1) أن يكون التخطيط واقعيا على أساس الموارد البشرية والمادية المتاحة.

[1]-فرح رواقات، مرجع سابق، ص ص31-33.

2) أن يكون التخطيط شاملا ومتكاملا لمختلف الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية، وذلك لتحقيق الأهداف المنشودة.

3) أن يكون التخطيط مرنا، بحيث يعاد تشكيله في ضوء التجربة والتقييم.

3/ تكامل مشروعات الخدمات: وذلك يعني ارتباط تخطيط وتنفيذ برنامج معين ببقية البرامج الأخرى، وتحديد الأهداف العامة والنوعية لبرامج كل قطاع ومراعاة التنسيق فيما بينها، ثم فيما بينها وبين غيرها من برامج القطاعات الأخرى، مع تحديد واضح لأبعادها البشرية والمكانية والزمانية.

4/ الاعتماد على الموارد المحلية للمجتمع: سواء كانت مادية أو بشرية ويؤدي ذلك الى نفع اقتصادي، فهو يقلل من تكلفة المشروعات ويعطيها مجالات وطنية أوسع، وتعتبر عملية الاعتماد على الموارد المحلية للمجتمع من أساليب التغيير الحضاري المقصود، باعتبار أن ذلك يتم عن طريق إدخال الأنماط الحضارية الجديدة مع الأنماط القديمة، وذلك باستخدام الموارد المتاحة في المجتمع واستعمال موارد جديدة غير مألوفة بالنسبة له، كما أن المسيرين المحليين يكونون أكثر نجاحا في تغيير اتجاهات أفراد مجتمعهم من الشخص الغريب على المجتمع حتى ولو كان أكثر كفاءة وقدرة.[1]

[1]-فرح رواقات، مرجع سابق، ص 33.

المطلب الرابع: مراحل وأهداف التنمية المحلية

أولا: مراحل التنمية المحلية:

1/ معرفة وفهم البيئة الطبيعية للمجتمع المحلي:

لا يمكن اجراء تنمية من فراغ فمن الضروري أن تقام دراسات للمجتمع المحلي من الناحية الجغرافية والمناخية والجيولوجية، فمعرفة البيئة معرفة عميقة يساعد في تنفيذ التنمية المحلية ولا يجعلها تقوم على التكهنات والأهواء بل على مستوى مدروس ووفق الموارد المتاحة لدى البيئة المحلية.

2/ دراسة السكان وتركيبتهم:

ان هذه المرحلة تعد مقوم أساسي امام التنمية المحلية فلا بد من معرفة من هم هؤلاء السكان والأعمار الغالبة عليهم، ونسبة العاملين منهم، و مستوياتهم الثقافية، والتوافق الاجتماعي والتفاوت الطبقي كل هذه المعلومات تقدم للتنمية المحلية، والتعرف على الطبقات البشرية والإمكانيات التي لديهم، وكيفية مساهمتهم في الفعل التنموي المحلي.

3/ التعرف على مظاهر الحياة الاجتماعية:

ان معرفة مظاهر الحياة الاجتماعية المحلية ورموزها جزء لإنجاح العملية التنموية، فمعرفة العادات المكونة للحياة الاجتماعية ومدى تمسك السكان بأعرافهم وتقاليدهم، ومعرفة ميولهم وتطلعاتهم الى ما يريدون وما يعارضون، وهل تتعارض هذه البرامج

والنظم السياسية للمجتمع المحلي، وما مدى انسجام هذه البرامج الانمائية عموما والانظمة المحلية معها ضروري لكل تنمية لعدم معارضتها وتفهم الناس لها وسرعة الانجاز.[1]

1-محمد بالخير، التنمية المحلية وانعكاساتها الاجتماعية: دراسة ميدانية لولاية تمنراست، **مذكرة ماجستير** في علم الاجتماع، جامعة الجزائر، 2005/2004، ص 44.

4/ دراسة النشاط الاقتصادي المحلي:

ما يميز المجتمعات المحلية المنعزلة انها مجتمعات متناسقة وذات تكامل داخلي، فالتنمية المحلية عليها التعرف على النظام الاقتصادي القائم في هذا المجتمع، كمعرفة صور الإنتاج الزراعي والحرفي والصناعي والتعرف على أنواع الوظائف والمهن التي توجد بهذا المجتمع.[1]

ثانيا: أهداف التنمية المحلية:

تسعى التنمية المحلية إلى تحقيق جملة من الأهداف على مستوى المجتمعات المحلية وتتمثل فيما يلي:

1/ نقل المجتمع المحلي من الحالة التقليدية إلى الحداثة، من خلال الرقي بمستوى الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتعليمية للمجتمعات المحلية.

2/ بناء مجتمع محلي فعال، من خلال زيادة المشاركة الشعبية في تحقيق التنمية المحلية.

تنمية القدرات والقيادات المحلية لتكون أكثر قدرة على الإسهام في تنمية المجتمع.

3/ زيادة الإحساس بالمسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص و المجتمع تجاه المشروعات التنموية المحلية بمختلف مجالاتها التي يساهمون في تنفيذها.

4/ تطوير عناصر البنية التحتية كالطرق والجسور والاتصالات والمياه والكهرباء، حيث يعتبر النهوض بهذه القطاعات أساسا لعملية التنمية ولتطوير المجتمع المحلي.

5/ زيادة التعاون و المشاركة بين السكان مما يساعد في نقل المواطنين من حالة اللامبالاة إلى حالة المشاركة الفعالة.

6/ تطوير الفرد المحلي من خلال مساهمته في مشاريع التنمية، باعتباره العنصر الأول في التركيبة الوطنية والهدف والغاية من التنمية المحلية.

[1]-نفس المرجع السابق، ص 45.

7/ الربط بين المواطن المحلي و الشخصية المحلية.[1]

8/ تقليص الفجوة الاقتصادية بين المناطق الريفية والحضرية ومنع الهجرة الداخلية إلى المدن وإبقاء المواطنين في مواقعهم المحلية.

9/ خلق مجال تعاوني وتكاملي بين القطاعات من أجل تسخير الاقتصاديات المحلية لخدمة الاقتصاد الوطني.

10/ تسعى التنمية المحلية إلى الارتقاء بكل المشاريع التنموية والنظم المؤسسة التي تمكنها من تحقيق القيمة المضافة في الجانب الاقتصادي وإعطاء الفرصة للمؤسسات المالية لتمويل مثل هذه المشاريع.[2]

11/ تنمية الطاقات البشرية وذلك عن طريق تغيير أفكار الأفراد واحتياجاتهم وقيمهم

وتأهيلهم و تدريبهم على أساس سليم ليساهموا في عملية التنمية بطريقة ايجابية.

إن تحقيق هذه الأهداف يكون بتطوير القدرات المؤسساتية في المجتمع المحلي، وذلك بتحفيز الطاقات الذاتية لتتمكن بشكل مستقل من المساهمة الفاعلة في تحسين واقع الحياة الاقتصادية والاجتماعية، وذلك من خلال تنمية وصقل المهارات والاتجاهات الخاصة للفئات المستهدفة من المسؤولين ومتخذي القرار وموظفي البلديات وبعض الدوائر الحكومية الأخرى لزيادة قدرتهم المؤسسية في بناء مجتمع محلي قادر على المشاركة بفعالية في النواحي التالية:[3]

- ادارة المشاريع التنموية الاقتصادية و الاجتماعية.

[1]-عيد رشاد عبد القادر، دور اللامركزية في تحقيق التنمية المحلية، **المجلة العلمية للاقتصاد و التجارة**، المجلد الأول، العدد 01، جامعة عين الشمس، مصر، ص162.

[2]-نورين بومدين، دور التنمية الريفية في تحقيق التنمية الاقتصادية الشاملة، **ورقة بحثية** مقدمة إلى الملتقى الوطني الثالث حول التنمية المحلية المستدامة- البعد البيئي، المركز الجامعي بالمدية، الجزائر، يومي 3 و 4 مارس، 2008، ص8.

[3]-جهاد أبو سندس، **منهجية تطوير القدرات المؤسسية في التنمية المحلية**، الرؤى للنشر والتوزيع، 2011، ص120.

- ابتكار مشاريع تنموية مدرة للدخل.

- تحديد أولويات التنمية المحلية المستدامة في التخطيط الاستراتيجي.

- تفعيل المشاركة الشعبية في التنمية المحلية (الحكم الراشد للمجتمع المحلي).[1]

[1]-نفس المرجع السابق، ص120.

خلاصة الفصل

نستنتج من خلال هذا الفصل أن السياحة من أهم القطاعات رواجا والانتشار في العالم لما لها من فوائد للإنسان من الناحيتين النفسية والبدنية، فقد عرفت عدة تطورات بتطور فكر الإنسان واختلاف احتياجاته من عصر للأخر، فبعد أن كانت السياحة تقتصر على فئة قليلة من الأثرياء في مطلع القرن العشرين أصبحت اليوم ظاهرة جماهيرية، وأدى التطور الحاصل في ميدان النقل والمواصلات الى ازدهار السياحة وصارت في متناول فئات أوسع من الناس التي تبحث عن الراحة والاكتشاف الذي يعد الغاية الأسمى بالنسبة للسياح.

بالإضافة الى الأهمية الكبيرة التي تلعبها في نمو وتطور اقتصاديات الدول، فقد أصبحت أهم وأكبر الظواهر الاقتصادية والاجتماعية في زمننا هذا، ومجالا حيويا وأحد القطاعات ديناميكية في العالم فهي قادرة على جلب مداخيل هامة من العملة الصعبة.

كما تطرقنا الى مفهوم التنمية المحلية وخصائصها والمرتكزات التي تقوم عليها في تنفيذ برامجها وخططها التنموية التي تتظافر فيها جهود المجتمع المحلي مع جهود السلطات الحكومية لتحسين ظروف المواطنين وتحقيق تطلعاتهم. كما تم ابراز مراحل التنمية المحلية التي تتبعها لتفادي فشل التنمية من خلال عدة مراحل، وأخيرا الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها.

الفصل الثاني:
السياحة كآداة لتجسيد التنمية المحلية

تمهيد:

ظهر تأثير ودور السياحة في تطوير العديد من مجالات واضحا من خلال الدلائل وتجارب الدول، حيث اصبح دورها في تزايد ملحوظ في قضايا التنمية بمفهومها الشامل، وعلى التنمية المحلية بشكل خاص اذ أنها تعتبر موردا جديدا ومطلبا جماهيريا، فصناعة السياحة عرفت تطورا كبيرا على الصعيد الدولي سواء من ناحية السياح أو من خلال المداخيل الناتجة عنها، بل أصبحت واحدة من المقاييس التي تدل على مدى تقدم أو تأخر البلدان من نواحي عديدة، كما تعد من أهم الصناعات لما تحققه من نتائج معتبرة من احداث مناصب الشغل وجلب التدفقات والايرادات والمساهمة في زيادة الدخل الوطني وعلى مستوى الاستثمارات الوطنية والدولية، لذا من خلال هذا الفصل سوف نستعرض أهمية ومساهمة السياحة في تنمية مجالات التنمية المحلية، والجزائر باعتبارها من الدول العربية التي تتوفر على مجموعة من المميزات والمقومات التاريخية والجغرافية، تطرقنا الى مقوماتها وهياكل القطاع السياحي فيها، وأخيرا أثر السياحة على التنمية المحلية.

وعليه سنتطرق في هذا الفصل إلى :

المبحث الأول: دور السياحة في تفعيل مجالات التنمية المحلية.

المبحث الثاني: مقومات وهياكل القطاع السياحي في الجزائر.

المبحث الأول : دور السياحة في تفعيل مجالات التنمية المحلية

تلعب السياحة دورا كبيرا في تحقيق التنمية المحلية من خلال دورها الفعال والبارز في مجالاتها، ومن بينها المجال الاقتصادي والاجتماعي هذين المجالين اللذان يعتبران ركيزتين أساسيتين لتقدم ورفاه المجتمع، بالإضافة الى دورها في تحسين صورة البيئة التي تعتبر هاته الأخيرة مصدر السياحة الرئيسي من خلال المناظر الطبيعية.

المطلب الأول: مساهمة السياحة في التنمية الاقتصادي

تعتبر السياحة في وقتنا الحالي من أهم الأنشطة الاقتصادية التي تتمتع بأهمية كبيرة في العالم، حيث اصبحت من المصادر الأساسية للمشاركة في حركة وتطوير التنمية الاقتصادية وتبرز السياحة في الدول المتطورة كرافد أساسي في التنمية الاقتصادية ولذلك نجد ضخامة الاستثمارات المختلفة في القطاع السياحي كما يحدث في ايطاليا وإسبانيا واليونان والمكسيك وتركيا وغيرها من البلدان التي حققت تقدما كبيرا في هذا المجال، لذا سنتطرق إلى الدور المباشر والغير المباشر الذي تلعبه السياحة على الاقتصاد، ونحاول توضيح التأثير الكبير للسياحة على المستوى الاقتصادي.

أ/ الدور المباشر للسياحة على الاقتصاد:

أولاً: الدخل القومي: يعرف الدخل القومي من حيث الإنفاق بأنه مجموع المبالغ المنفقة من قبل كافة الأفراد والجماعات، على شراء السلع والخدمات الاستهلاكية خلال السنة.

ويمكن احتساب الدخل القومي رياضيا، بمقارنة نسبية بين الدخل السياحي والدخل القومي، على أساس أن الأول جزء من الثاني، كما في المعادلة التالية:[1]

[1]-عمر محمد عطا، "صناعة السياحة و أهميتها الاقتصادية"، **ملتقى** حول "أثر الأعمال الإرهابية على السياحة"، جامعة دمشق، يوم 4-6 جويلية 2010، ص18.

دور السياحة في الدخل القومي= الدخل السياحي × 100
الدخل القومي

ثانيا: ميزان المدفوعات: يعرف ميزان المدفوعات على أنه سجل منتظم، تقيد فيه كافة المعاملات الاقتصادية التي تجري بين الأشخاص المقيمين على أقاليم الدول الأخرى، خلال فترة زمنية عادة ما تكون سنة، وينقسم ميزان المدفوعات إلى قسمين: جانب مدين وآخر دائن، فالأول يتضمن كافة العمليات التي تقوم الدولة بدفعها إلى الخارج، والجانب الثاني يتضمن العمليات التي تحصل فيها الدولة على حقوق من العالم الخارجي.[1]

أما الميزان السياحي: فهو ذلك الفرق بين ما يمر عبر الجهاز المصرفي من متحصلات خاصة بالسياحة القادمة، مطروح منه مدفوعات السياحة العكسية إلى الخارج (سياحة المواطنين خارج بلدانهم).[2]

فالسياحة تلعب دورا مهما في تحسين ميزان المدفوعات من خلال تقديمها منتجا سياحياً تصديرا جديدا منافسا، حيث أنه نتيجة لتحفيز الطلب على السلع والخدمات الترفيهية، فإن الإنتاج المحلي من هذه السلع والخدمات قد يزداد بصورة تمكنه من تصدير بعض هذه السلع والخدمات.[3]

ثالثا: التوظيف والعمالة: تعد السياحة واحدة من أكبر القطاعات توليداً للوظائف في مجالات عديدة ومتنوعة، حيث تعتبر السياحة صناعة كثيفة العمالة.

[1]-عبد القادر هدير، واقع السياحة في الجزائر و آفاق تطورها، **رسالة ماجستير**، جامعة الجزائر3 دالي ابراهيم، 2006/2005، ص46.

[2]-صليحة عشي، الأثار التنموية للسياحة دراسة مقارنة بين الجزائر، تونس و المغرب، **رسالة ماجستير**، جامعة الحاج لخضر، 2005/2004، ص90.

[3]-محمد محجوب الحداد، تقييم تنافسية صناعة السياحة في ليبيا كمصدر بديل للدخل في ظل تحرير تجارة الخدمات، **ملتقى دولي** حول "المنافسة و الاستراتيجيات التنافسية للمؤسسات الصناعية خارج قطاع المحروقات في الدول العربية"، جامعة حسيبة بن بوعلي، يومي 8-9 نوفمبر 2010، ص4.

ويؤدي النشاط السياحي دوراً هاما في ايجاد فرص العمل، سواء بشكل مباشر داخل قطاع السياحة ذاته، أي ما يتصل بانتقال المقاصد السياحية، كالعملة المخصصة للنقل السياحي،[1] والإرشاد السياحي، وحماية السياح، أو بشكل غير مباشر بالمساهمة في توفير فرص العمل بالقطاعات التي بمد السياحة باحتياجاتها من السلع والخدمات، كالعاملين في مجال

الفندقة وتجارة المواد الغذائية وقطاع الصحة.

رابعا: توزيع الثروة و الدخل: ما يميز قطاع السياحة تمركزه خارج المدن المزدحمة بالسكان

وبعيد عن المراكز الاقتصادية والمالية ومراكز الصناعات، فغالبية سكان المناطق السياحية يعتمدون في معيشتهم على الزراعة أو تربية المواشي أو الصيد، أو بعض الصناعات اليدوية الخفيفة.

فخروج سكان المدن إلى الريف لقضاء بعض الوقت، يصاحبه شراء بعض المستلزمات الموجودة في المناطق الريفية، وهذا يؤدي إلى إعادة توزيع الدخل القومي داخل الدولة.

وأيضا تضطر الحكومات إلى توفير الخدمات التي تجذب السياح في تلك المناطق، مثل خدمات النقل والاتصالات والبنية التحتية والفنادق وخدمات التعليم والصحة والمياه والكهرباء، وهذا مؤشر مهم لتوزيع الثروة على أجزاء كبيرة من الدولة، وبهذه المميزات تستطيع السياحة أن تجلب المشاريع التنموية إلى الأقاليم الريفية النائية المعدمة.[2]

ب/ الدور غير المباشر للسياحة على الاقتصاد:

ويشمل هذا الدور الغير مباشر للسياحة على الاقتصاد ما يلي:

[1]-نفس المرجع السابق، ص6.

[2]-علي موفق، أهمية القطاع السياحي في الاقتصاد الوطني، **رسالة ما جستير**، جامعة الجزائر3- دالي ابراهيم، 2002/2001، ص45.

أولا: الأثر المضاعف: مضاعف الإنفاق السياحي هو معامل يعبر عن مقدار التغير الحادث في الدخل، على أثر التغير الذي حدث في الإنفاق السياحي بمقدار وحدة واحدة في مخرجات السياحة، فإنفاق السياح يؤدي الى زيادة الدخل القومي بزيادات متتالية ومضاعفة، ويمكن تطبيق أربعة أنواع من المضاعفات السياحية وهي:[1]

1/ مضاعفات المبيعات (المبادلات): يستخدم لقياس الزيادة الإجمالية في النشاط الاقتصادي، أو المبيعات بفعل الزيادة في الإنفاق السياحي بوحدة نقدية واحدة.

2/ مضاعف الإنتاج: وهو مشابه للمضاعف السابق، حيث أنه يقيس الزيادة التي تحدث على المخزون ولا يكتفي بقياسها بالنسبة للمبيعات فقط، إذ أنه يقيس أثر الزيادة في الإنفاق السياحي بوحدة نقدية واحدة على مستوى الإنتاج الكلي.

3/ مضاعف الدخل: يقيس الزيادة في مستوى الناتج الاقتصادي (القيمة المضافة) (أجور و مرتبات، إيجار، الفائدة و توزيعات الأرباح) نتيجة زيادة الإنفاق السياحي بوحدة نقدية واحدة، ويعتبر المؤشر الأكثر أهمية لمعرفة الأداء الاقتصادي لصناعة السياحة،

ويستعمل من طرف المخططين لمعرفة المنافع النسبية للأنواع المختلفة للسياحة.

4/ مضاعف التوظيف: يقيس الزيادة في الوظائف الجديدة بالنسبة للاقتصاد الوطني،

والناتجة عن الزيادة في الإنفاق السياحي بنسبة واحدة.[2]

ثانيا: الاستثمارات الأجنبية: أثبتت التجارب أن المشاريع السياحية من أكثر المشاريع جذبا لرؤوس أموال المستثمرين الأجانب و الوطنيين، ولعل السبب في ذلك أن السياحة كصناعة مركبة تتضمن مجالات عديدة ومختلفة للاستثمار، مثل الفنادق، مراكز الاستشفاء،

[1]-عمر محمد عطا، مرجع سابق، ص22.

[2]-حكيم شبوطي، "الدور الاقتصادي للسياحة مع الإشارة لحالة الجزائر، **مجلة البحوث و الدراسات العلمية**، العدد: 05، 2011، ص73.

المطاعم والملاهي، مراكز الرياضة والقرى السياحية، البواخر السياحية، الشركات السياحية،[1] ووسائل النقل السياحي، بالإضافة إلى مشاريع كبيرة مثل تخطيط مدن سياحية وقرى سياحية بالكامل.

ثالثا: تنمية العلاقة بين القطاعات الاقتصادية:

من الممكن أن يؤدي التوسع في إنشاء أو تطوير المشروعات السياحية إلى ظهور مشاريع جديدة تمارس أنشطة اقتصادية وخدمية أخرى لمقابلة الزيادة في الحركة السياحية نشاطا وطلبا، فمثلاً زيادة عدد الفنادق مع افتراض زيادة السائحين يتبعه زيادة في الطلب على المواد الغذائية اللازمة ...الخ، في خلق أنواع متعددة من العلاقات الداخلية بين القطاعات الاقتصادية الأخرى وما ينتج عن هذه العلاقات من منافع مباشرة وغير مباشرة منها:[2]

- تؤدي إلى خلق فرص عمل جديدة.
- تسهم في تنشيط صناعات جانبية كثيرة، كصناعة الفنادق بكل ما فيها من تفصيلات وجزئيات، صناعة التذكارات السياحية والملاهي.
- تنشيط صناعات أخرى قد تبدو بعيدة عن مجال السياحة، كصناعة المنسوجات والفخار ومختلف المأكولات والصناعات الغذائية وغير ذلك، لأن زيادة السياح يعني زيادة استهلاك هذه المنتجات.

[1]-أحمد فوزي ملوخية، **مدخل إلى علم السياحة-اقتصاديات السياحة-**، الإسكندرية : دار الفكر الجامعي، 2007، ص144.

[2]-أيمن برنجي، الخدمات السياحية و أثرها على سلوك المستهلك دراسة حالة مجموعة من الفنادق الجزائرية، **رسالة ماجستير**، جامعة محمد بوقرة، 2009/2008، ص50.

ومن أجل بلوغ هدف تنمية العلاقة بين القطاعات الاقتصادية، لابد من الاعتماد على مبدأ التخطيط السياحي، وذلك لكونه منهجا علميا لتنظيم وادارة النشاط السياحي بجميع عناصره وأنماطه، والتخطيط السياحي يعرف بأنه عبارة عن رسم صورة تقديرية [1]

ومستقبلية للنشاط السياحي في دولة معينة وفي فترة زمنية محددة، ويقتضي ذلك حصر الموارد السياحية في الدولة من أجل تحديد أهداف الخطة السياحية، وتحقيق تنمية سياحية سريعة ومنتظمة، من خلال اعداد وتنفيذ برنامج متناسق يتصف بشمول فروع النشاط السياحي ومناطق الدولة السياحية.[2]

رابعا: تحقيق التوازن الاقليمي:

ففي حالة قيام الدولة بتوزيع للمشاريع السياحية على مختلف أقاليمها، سواء أكانت هذه المشاريع وطنية، خاصة، أو أجنبية، فإن ذلك سوف يؤدي إلى تنمية وتحقيق التوازن الاقتصادي والاجتماعي لهذه الأقاليم عند خلق فرص عمل جديدة واستغلال الموارد الطبيعية لهذه الأقاليم، ورفع المستوى الحضاري والعمراني لها، وإعادة توزيع الدخول بين المناطق الحضرية والريفية داخل الدولة.

وبالتالي تصبح السياحة كمحرك يحقق التنمية الإقليمية المتوازنة، والنهوض بالمستوى المعيشي للمناطق الأقل نمواً والتي تمتلك المصادر والموارد السياحية.[3]

[1]-إبراهيم خليل إبراهيم بظاظو، تخطيط و تطوير المناطق السياحية في الأردن و تسويقها باستخدام نظام المعلومات الجغرافي، **رسالة الدكتوراه**، جامعة الشرق الأوسط للدراسات العليا: قسم الإدارة السياحية و التسويق، 2006/2002، ص60.

[2]-المرجع نفسه، ص62.

[3]-لمياء السيد الحنفي، فتحي محمد الشرقاوي، **الاتجاهات الحديثة في السياحة**، الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 2008، ص95.

المطلب الثاني: مساهمة السياحة في التنمية الاجتماعية و الثقافية

إن التوسع في النشاطات السياحية في كثير من الدول أدى الى تغيير وتعدد أنماط العمل،

وساهم في تنمية المجتمع من خلال قضائه على العديد من المشكلات الاجتماعية والتي من أبرزها وأهمها مشكلة البطالة، وساهمت في رفع مستويات المعيشة لدى الدول التي تنشط فيها السياحة كثيرا، وهذا يتضح لنا من خلال ما يلي:

أولاً: دور السياحة في تخفيض نسبة البطالة:

تعتبر البطالة من أخطر المشكلات الاجتماعية، لما يترتب عنها من آثار سلبية تنعكس على

الفرد والمجتمع، لذا سنتعرف بشكل اوضح على مفهوم البطالة، وكيف تساهم وتلعب السياحة دوراً ايجابيا في القضاء عليها أو على الأقل التقليل من حجمها.

سنقوم أولا بتعريف البطالة: تعرف منظمة العمل الدولية البطالة بأنها: حالة الفرد القادر، والراغب، و الباحث عن العمل دون جدوى العثور على فرصة مناسبة، ولا الأجر المطلوب.[1]

تعد البطالة السبب رئيسيا في فساد المجتمعات وتفشي الانحلال الأخلاقي والسرقات.

لذا نجد الكثير من القطاعات تسعى لخلق فرص عمل لمحاولة التخفيف من حدة البطالة،

ومن هذه القطاعات التي تساهم بصورة كبيرة في خلق فرص العمل، سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة نجد قطاع السياحة، هذا القطاع الديناميكي الذي يتميز بنمو مستمر وتنوع كبير.

[1]-مفهوم البطالة، اطلع عليه يوم2020/03/11 على الساعة 22:05، htpp//www.mawdo3.com.

وتشير الدراسات "مكتب العمل الدولي" أن معدل ايجاد وظائف مباشرة في قطاع الفنادق فقط يتراوح بين 0.5 إلى 1 فرصة عمل لكل غرفة جديدة في الفندق، ويرتفع هذا المعدل في الدول ذات الرواتب المنخفضة نسبيا ليصل الى 1.5 فرصة عمل أو أكثر.

ويمكن القول، بأن السياحة تعتبر صناعة خدمات لعمل مكثف ومصدر هام للتوظيف،

اذ تهيئ مجالا واسعا للتشغيل في مختلف المجالات والمستويات العلمية المؤهلة وغير المؤهلة.[1]

وهكذا تمثل السياحة احد القطاعات الاقتصادية التي يعتبر فيها العامل البشري احد عناصره الأساسية لقيام النشاط السياحي، عكس الصناعة والزراعة التي يمكنها ان تعتمد أكثر على الوسائل التكنولوجية والتقليل من رأس المال البشري.

ومن هذا المنطلق، يعتبر الاستثمار السياحي في كثير من الدول النامية مخرجا لأزمة البطالة، وحافزا لتوسيع نطاق التوظيف.

ثانيا: دور السياحة في تحسين المستوى المعيشي للسكان:

تنشأ عن النشاط السياحي، انعكاسات على المواطنين، فالسياحة لها مساهمات واثار هامة في رفع مستوى المعيشي للمجتمعات، وتحسين نمط حياتهم، وإيجاد تسهيلات ترفيهية

وثقافية للمواطنين والوافدين من السياح.

ان للسياحة تأثيرا مباشرا على المستوى المعيشي لمواطني البلدان السياحية المضيفة اذ يؤدي النشاط السياحي إلى تحسين المستوى المعيشي لبعض فئات المجتمع، التي يرتبط نشاطها بالسياحة بطريقة مباشرة أو غير مباشرة.[2]

[1]-جامعة الدول العربية: "التعاون العربي في قطاع السياحة" الفصل الثاني عشر، 2007، ص219.
[2]-صليحة عشي، مرجع سابق، ص186.

بالإضافة الى النمو الحضاري الذي لا يمكن اغفاله نتيجة الحركة السياحية، حيث تتجه الأنظار إلى الاهتمام الدائم والارتقاء بالقيم الحضارية والمعالم السياحية، وبذلك تعتبر السياحة سببا رئيسياً من أسباب الرقي الحضاري من حيث الاهتمام بالمقومات السياحية الأثرية والطبيعية.[1]

ثالثا: التبادل الثقافي:

يعد الوعي بالتبادل الثقافي أحد أهم التأثيرات الإيجابية للسياحة حيث يعمل على تنمية التفاهم والتآلف بين الشعوب والذي اصبح الأن فرصة متاحة لبادل المعرفة والأفكار كما أن أبناء هذه الشعوب المضيفة يتعرفون على عادات وسلوكيات الزائرين وبهذا تتقارب المسافات الاجتماعية بينهم وهذا بدوره يعمل على دعم التراث الإنساني، ولم تصبح السياحة اشباعا للفضول فحسب وإنما تعمل على اكتساب الاحترام والتعاون المتبادل وتبادل القيم الثقافية.

رابعا: الاهتمام بالتراث:

تؤدي السياحة إلى الاهتمام بالقيم الجمالية والمعالم الفنية في الدول المستقبلة للسياح، ويكون ذلك من خلال الفنون والمهارات الخاصة بهم مثل الرقص الشعبي، والاحتفالات الخاصة بالأعياد والمناسبات وحفلات الزواج، بالإضافة الى إحياء بعض العادات الدينية

التي تجذب السياح لمشاهدة ذلك.

[1]-حميدة بو عموشة، دور القطاع السياحي في تمويل الاقتصاد الوطني لتحقيق التنمية المستدامة دراسة حالة الجزائر، **مذكرة ماجستير** في اطار مدرسة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة فرحات عباس بسطيف، 2012/2011، ص ص39-40.

المطلب الثالث: دور السياحة في الحفاظ على البيئة

كأي قطاع اقتصادي آخر فإن قطاع السياحة يعتمد في انتاج الخدمات السياحية على الموارد الطبيعية، ومن الملاحظ أن غالبية عناصر السياحة ترتبط بصورة مباشرة أو غير مباشرة بالموارد البيئية، وتتمثل السياحة في مجموعة من الأنشطة التي يقوم بها الأفراد خلال انتقالهم المؤقت إلى مناطق غير أماكن سكنهم الدائم.

وتتمثل هذه المساهمة فيما يلي:

– تعود السياحة بالمنفعة على البيئة من خلال التدابير المحفزة على حماية السمات المادية للبيئة كالمواقع والمعالم التاريخية والحياة البرية.

– إن التراث التاريخي والثقافي يحدد جاذبية بلد ما للسياح كما يشجع الحكومات على المحافظة على معالمه ومواقع الجذب السياحي لديه، لذا فإن الكثير من الدول تبذل جهودا كبيرة لتوفير حماية منتظمة للمدن والقرى والمناطق الأثرية الجمالية وخاصة ذات الأهمية التاريخية والفنية.

– يعتبر النشاط السياحي وسيلة لرفع الوعي بأهمية الطبيعة ونشر الوعي بين السياح وأصحاب المشاريع والحكومة والسكان المحليين.

– الإيرادات التي تجنى من السياحة تساهم في المحافظة على الطبيعة والبيئة وبذلك الاستغلال الأمثل للموارد السياحية.[1]

[1]-نفس المرجع السابق، ص41.

المبحث الثاني: مقومات وهياكل القطاع السياحي في الجزائر:

تمتلك الجزائر مقومات تأهلها للنهوض بالسياحة وتحقيق مردود جيد منها، من خلال تنوع المناخ فيها وكذا تنوع أشكال السياحة عندها، كما لها هياكل متعددة لخدمة القطاع، لذا نحاول من خلال هذا المبحث توضيح مقومات السياحة في الجزائر وهياكلها، بالإضافة الى إبراز أثر السياحة على التنمية المحلية.

المطلب الأول: مقومات السياحة في الجزائر

تعتبر الجزائر أكبر دولة في افريقيا بمساحة تقدر 2180741 كلم مربع، وهي من البلدان التي تطل على حوض البحر الأبيض المتوسط الذي يتميز مناخه بالاعتدال، وتتشكل تضاريسها من أربع مجموعات طبيعية متميزة، وهي: السلسلة الجبلية الساحلية والسهول،والهضاب العليا، وسلسلة الجبال الداخلية، ومنطقة الصحراء الكبرى وجبالها. كما يحتوي الساحل الجزائري على أنظمة بيئية و بحرية ساحلية قرب الغابات.

أما مناخها فيمتاز بثلاثة أنواع:

1. مناخ متوسطي في الشمال.
2. مناخ شبه جاف في منطقة الهضاب العليا.
3. مناخ جاف أو صحراوي يخص جنوب البلاد.[1]

وحتى نوضح صورة الجزائر السياحية قمنا بالتركيز على النقاط التالية كرؤية شاملة:

أولا: المقومات الطبيعية: وتتمثل في:

1-سليمة بن زعمة، نبيلة مسيليتي، يزيد تقرارت، مؤشرات النهوض بقطاع السياحة في الجزائر، **مداخلة**، المحور الثالث: آليات تفعيل الصناعة السياحية في الجزائر.

1/ الشريط الساحلي: يمتد على طول 1200 كلم وهو عبارة عن شواطئ رملية تتوزع على مدن رئيسية للجزائر أهمها: الجزائر العاصمة، تيبازة، القالة، عنابة، سكيكدة، بجاية، جيجل، وهران...الخ.

2/المناطق الجبلية: تتمثل أساسا في سلسلة الأطلس التلي التي تمتد من الشرق الى الغرب، والتي توجد فيها أكبر قمة جبلية في الشمال "لالة خديجة" ب2308 مترا، بالإضافة إلى وجود سلسلة جبال موزاية للساحل بها مناظر خلابة وخصائص طبيعية كالكهوف أهمها: مغارات أوقاس ببجاية، والمغارات العجيبة بجيجل وغيرها.

3/الحضائر والمحميات الطبيعية: أحصت مديرية البيئة والغابات 11 حضيرة عبر التراب الوطني تتميز بتنوعها البيولوجي وتعتبر مناطق جذب سياحي يوجد منها 8 في الشمال وهي:

أ/ حضيرة جرجرة، حضيرة القالة، حضيرة ثنية الحد (توجد بولاية تيسمسيلت)، حضيرة بلزمة (توجد بولاية باتنة)، حضيرة تازا ، الشريعة، وحضيرة قورايا ببجاية التي تحتوي على 75 نوعا نباتيا و 220 نوعا حيوانيا وتوجد بها أعلى قمة تبلغ 1627، حضيرة تلمسان.

ب/ وواحدة في الهضاب وهي حضيرة جبل عيسى.

ج/ وحظيرتين في الصحراء وهما: حضيرة الهقار وتقع في أقصى الجنوب، وحضيرة الطاسيلي.

4/ المواقع الحموية: تشتهر الجزائر بمواقع حموية تتوزع على مختلف ولايات الوطن

ويصل صيتها إلى الخارج إلا أنها تجلب السياح من داخل الوطن بدرجة أكبر، و يبلغ عددها 202 منبع حموي اغلبها يتم استغلالها بطرق تقليدية بينما شيدت محطات ومراكز[1]

[1]-نفس المرجع السابق.

علاج في بعضها الآخر ومن أهمها: حمام بو حنيفية في معسكر وحمام قرقور في سطيف وحمام المسخوطين في قالمة، ويمكن أن تعتبر هذه المنابع مصدرا لجذب وتطوير السياحة العلاجية.[1]

ثانيا: المقومات التاريخية والحضارية: تزخر الجزائر بمعالم تاريخية و ثقافية متنوعة نتيجة تعاقب حضارات عديدة عليها نذكر منها: الحضارة النوميدية التي امتدت إلى كامل شمال القارة الإفريقية تليها الحضارة الفينيقية التي تمركزت في المدن الساحلية والحضارة الإغريقية والحضارة الرومانية التي استقرت في الجزائر قرابة 5 قرون، وأعطى هذا الغزو للجزائر بعدا كبيرا بتحفيز حركة عمرانية قوية توجد آثارها حتى في المناطق الداخلية كقلعة تيمقاد، بالإضافة الى آثار أخرى موجودة بتيبازة وشرشال وغيرها، ثم جاءت الحضارة الوندالية والبيزنطية وأخيرا الحضارة الإسلامية من خلال عدة دول منها: الخلافة الفاطمية، الحمادية والمرابطين الذين نقلوا الحضارة الأندلسية و الفن المعماري الإسلامي الى الجزائر، بالإضافة الى الخلافة العثمانية.

ومن أهم المواقع التاريخية و الحضارية الموجودة في الجزائر موقع "التاسيلي"، الذي يعتبر من أهم وأروع المواقع العالمية من حيث طبيعته الجيولوجية، يعود تاريخ هذا الموقع إلى أكثر من 6000 سنة قبل الميلاد، وتتجلى عظمته من خلال الحفريات التي كشفت عن بقايا الإنسان والحيوانات والنباتات التي كانت تعيش بهذه المنطقة.[2] وتمتاز مدينة الجزائر العميقة بتصميمها الإسلامي القديم و الأوروبي الحديث، يعرف القديم منها باسم القصبة التي توجد في أعالي العاصمة على ارتفاع 118 متر، وتعد من أكبر أحيائها القديمة بشوارعها الضيقة، ومساجدها العتيقة، وقلعتها التي شيدها العثمانيون في

1-عائشة شرفاوي، السياحة الجزائرية بين متطلبات الاقتصاد الوطني والمتغيرات الاقتصادية الدولية، **اطروحة الدكتوراه** في علوم التسيير، جامعة الجزائر3، 2015، ص140.

2-دحمان عبد القادر، دور السياحة في تحقيق التنمية المستدامة دراسة حالة الجزائر، **مذكرة ماجستير** في علوم التسيير، جامعة الجزائر3، 2012/2011، ص ص101-103.

القرن السادس عشر ميلادي، وهي تمثل إحدى أجمل النصب والمعالم الهندسية في منطقة المتوسط وموقعا سياحيا مميزا لما تحويه من آثار عريقة.[1]

كما يوجد في الجزائر العاصمة مسجد كتشاوة الذي بني في العهد العثماني سنة 1792 الذي يعتبر من أشهر المساجد التاريخية بالجزائر، والجامع الكبير الذي يعتبر من اكبر مساجد العاصمة، وتم بناؤه من طرف المرابطين في نهاية القرن الحادي عشر.

كما يشمل التراث الحضاري والثقافي للجزائر رصيدا هاما من المتاحف منها:

– المتحف الوطني سيرتا بقسنطينة ويعتبر من أقدم المتاحف في الجزائر.

– متحف باردو الوطني بالجزائر العاصمة.

– المتحف الوطني زبانة بوهران.

– المتحف الوطني للمجاهد بالجزائر العاصمة، وتتمثل معروضاته في آثار عن الثورة التحريرية.

– المتحف الوطني للفنون الجميلة بالجزائر العاصمة.

– المتحف الوطني للفنون الشعبية بالجزائر العاصمة، ويضم معروضات عن أنواع الصناعة التقليدية والتقاليد والفنون الشعبية.

– متحف تيمقاد بباتنة، ويضم قطعا من الفسيفساء والآثار القديمة من نقود وأسلحة قديمة وتماثيل.

– متحف هيبون بعنابة، ويحتوي على آثار قديمة تعبر عن تاريخ هذه المدينة النوميدية الرومانية.

[1]-نفس المرجع السابق، ص ص 105-106.

ثالثا: المقومات المادية و المالية: تكمن الإمكانيات المادية في البنية التحتية كهياكل الاستقبال ووسائل النقل، المطارات، الطرق والموانئ والسكك الحديدية ووسائل الاتصال،

بالإضافة إلى الإمكانيات المؤسساتية القائمة على تنفيذ استراتيجية السياحة، وآخرين متعاملين في السوق السياحية. وسنوضح بالأرقام حول الإمكانيات التي تحوزها الجزائر من هذه الناحية:

- شبكة نقل بري بطول 1118306 كم و شبكة نقل بالسكة الحديدية بطول 4200كم،
- 53 مطار جوي و13 ميناء بحري،
- 1184 فندق بطاقة استيعابية 92737 سرير.[1]

وللتنويه أن الإمكانيات التي تمتلكها الجزائر غير كافية للنهوض بالسياحة في البلاد وجذب السياح الأجانب، وذلك راجع لنقص الاستثمار في هذا المجال وعدم العناية بالمقومات الطبيعية التي تعتبر نقاط لجذب السياح، بالإضافة الى التلوث الذي تشهده شواطئنا التي تجعل من السياحة في بلدنا في تقهقر، هذا ما جعل معظم سكان شعبنا يتجه الى دول الجوار كتونس على سبيل المثال لا الحصر.

[1]-دحمان عبد القادر، مرجع سابق، 106.

المطلب الثاني: هياكل القطاع السياحي في الجزائر

تعتمد الجزائر على عدة هياكل إدارية لخدمة السياحة وتعتمد في تنفيذ سياساتها السياحية على مجموعة من المؤسسات التي تهدف من خلالها الى تحقيق تنمية محلية فعالة.

أولا: وزارة السياحة والصناعة التقليدية: وتعتبر أعلى هرم في القطاع السياحي وتعد الجهاز المدبر والمخطط لكافة الاتجاهات السياحية التنموية، تأسست هذه الوزارة بموجب المرسوم التنفيذي رقم 63-474 في 1963/12/20. هذه الوزارة لها عدت مهام منها:

- التعريف بالمنتوج السياحي الجزائري مع العمل على توجيهه وترقيته.
- تنفيذ السياسة الحكومية السياحية.
- التكفل بإنجاز كافة المخططات الخاصة بالتنمية السياحية والسهر على مراقبتها.[1]

ثانيا: الديوان الوطني للسياحة:

هو عبارة عن مؤسسة عمومية ذات طابع إداري يتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي وهو أداة تستعملها الحكومة لتحديد السياسة الوطنية في مجال السياسة وتنفيذها،

أسس بموجب المرسوم الرئاسي رقم 88-214 المؤرخ في أكتوبر 1988 والمعدل بموجب

المرسوم التنفيذي رقم 90-409 المؤرخ في 22 ديسمبر 1990 والمعدل بموجب المرسوم التنفيذي رقم 92-402 المؤرخ في 31 أكتوبر 1992، تنحصر مهمة الديوان الوطني للسياحة ضمن إطار المشاركة في عمليات إعداد وتصميم السياسة الوطنية السياحية وبرنامجها الترقوي مع تتبع كل مراحل تنفيذها، ومن أهم المهام الموكلة له:

1/ منح الاعتماد الخاص لوكالات السفر والسياحة ومراقبتها.

[1]-عبد القادر عوينات، السياحة في الجزائر الامكانيات والمعوقات، **أطروحة الدكتوراه**، جامعة الجزائر3، 2013/2012، ص184.

2/ القيام بدراسات ميدانية المتعلقة بالفضاء السياحي وتوجيه المتعاملين السياحيين.

3/ الوقوف على كافة الإجراءات البحثية الخاصة بتحولات السوق السياحية الداخلية والخارجية.

4/ ترقية السياحة عن طريق تطوير وتنشيط التبادلات مع المؤسسات والهيئات الخارجية.

5/ القيام بدراسات ميدانية المتعلقة بالفضاء السياحي وتوجيه المتعاملين السياحيين.

6/ المشاركة في المحافل الدولية السياحية خاصة التظاهرات المرتبطة بالمناخ والحمامات المعدنية.[1]

ثالثا: الوكالة الوطنية للتنمية السياحية:

أنشئت بموجب المرسوم التنفيذي رقم 98-70 المؤرخ في21 فيفري 1998، ويهدف إلى صيانة وحماية مناطق الاستغلال السياحي والاقتناء الأراضي الضرورية وتخصيصها للمشاريع السياحية وكذا تهيئة الأراضي المخصصة للأنشطة السياحية والفندقة.

رابعا: المؤسسة الوطنية للدراسات السياحية:

أنشئت بموجب المرسوم التنفيذي رقم 98-94 المؤرخ في 10 مارس 1998، وتهدف إلى انجاز الدراسات لمعرفة الطاقة السياحية وتنميتها والقيام بدراسة التهيئة السياحية والمعدنية، مراقبة المشاريع التنموية بالإضافة إلى تأسيس بنك للمعلومات لأجل التهيئة والتنمية السياحية.

خامسا: اللجنة الوطنية لتسهيل الأنشطة السياحية:

أسست موجب المرسوم التنفيذي 94-39 المؤرخ في 25 فيفري 1994، وتهدف الى اقتراح

[1]-نفس المرجع السابق، ص189.

كل الأعمال التي تمكن من تحسين العمليات المرتبطة بالنشاط والحركات السياحية والتحكم فيها.

بالإضافة إلى انشاء معاهد (معهد تيزي وزو، معهد الجزائر) ومدارس (المدرسة العليا للسياحة) في التكوين السياحي بهدف ترقية الخدمات السياحية، كما توجد العديد من الجمعيات السياحية التي لها بعد ومجال عمل جهوي أو وطني.

سادسا: المجلس الوطني للسياحة:

أسس بموجب المرسوم الرئاسي رقم 02-479 المؤرخ في 31 ديسمبر 2002.

والي كلف بإعطاء رأيه في السياحة الوطنية، واقترح كل التدابير والأدوات التي من شأنها تشجيع تنمية النشاطات السياحية.[1]

سابعا: الدواوين المحلية للسياحة:

الديوان المحلي للسياحة عبارة عن جمعية حسب المرسوم رقم 85-15 الصادر بتاريخ 26 جانفي 1985، ويوجد على المستوى الوطني 51 ديوان محلي للسياحة، ومكلفة ب:[2]

1/ إعلام السياح وتنظيم الرحلات السياحية.

2/ المساهمة في حماية و حفظ المواقع السياحية الطبيعية و التاريخية.

3/ التنسيق والتبادل مع الدواوين المحلية الوطنية و الأجنبية.

وتوجد الدواوين الجهوية للسياحة وتكون كوسيط بين الديوان الوطني والدواوين المحلية مهمتها:

1/ التنسيق بين السلطات المركزية و السلطات السياحية المحلية.

[1]-عبد الرزاق مولاي لخضر، خالد بو رحلي، مرجع سابق، ص76.
[2]-نسيبة سماعيني، مرجع سابق، ص94.

2/ التنسيق بين عمل الشركاء الجهويين خاصة ومختلف المحطات السياحية.

3/ تقديم الاستثمارات فيما يخص تهيئة المناطق السياحية.[1]

ثامنا: الجمعيات السياحية:

لها بعد ومجال عمل جهوي أو وطني، من أهم هذه الجمعيات نذكر منها:

- **FNOT** الفيدرالية الوطنية لدواوين السياحة.
- **FNOT** الفيدرالية الوطنية لجمعيات وكالات السياحة والسفر.
- **COT** اتحادية عملاء السياحة.
- **ANPT** الجمعية الوطنية لأجل ترقية السياحة.
- **ANDRT** الجمعية الوطنية للدفاع والتعبير عن السياحة.[2]

المطلب الثالث: أثر السياحة على التنمية المحلية

مما لا شك فيه أن قطاع السياحة أداة فعالة في سبيل تحقيق التنمية المحلية في المجتمع[3] انطلاقا من ميزاته التي لها علاقة بالاقتصاد الجزئي كالسيولة والربح لكن الأكثر من ذلك هو دوره في بعث تحولات اجتماعية واقتصادية تشكل في حد ذاتها قاعدة التنمية على المستوى المحلي.

هذا الدور أخذ عدة أشكال وأنماط تتناسب مع تطور البلاد، فمثلا بالنسبة للدول المتطورة تعرف بعض المناطق منها انخفاض في الحركية الاقتصادية سواء كان ذلك لغلق بعض المصانع أو تقلص النشاط الزراعي مما يولد مظاهر سلبية للاقتصاد أولها انتشار البطالة

1-نفس المرجع سابق، ص94.
2-المرجع نفسه ، ص96.
3-محمد وزاني، السياحة المستدامة : واقعها و تحدياتها بالنسبة للجزائر: دراسة القطاع السياحي لولاية سعيدة حمام ربي، **مذكرة ماجستير** في تسويق الخدمات، جامعة ابي بكر بلقايد تلمسان، 2011/2010، ص55.

وخاصة في بعض الدول المتطورة كفرنسا أين تعاني بعض مقاطعاتها ركودا اقتصاديا، خلفه الاتحاد الأوروبي، وأهم صور هذا الركود هو النزوح الريفي.

وعند معالجتهم لهاته الوضعية توصل المختصون إلى أنه لا حل لهذا الوضع المتردي للاقتصاد في هذه المناطق سوى اعادة الاعتبار للقطاع السياحي من خلال تثمين المؤهلات الطبيعية لتلك المناطق (الحيوانات، النباتات، المواقع التاريخية والأثرية ... الخ).

أما بالنسبة للدول النامية والتي تختلف طبيعة مشاكلها عن الدول المتطورة، اذ تعاني مناطقها من العزلة الجغرافية ومركزية القرار، فإن مساهمة قطاع السياحة في تنمية المناطق النائية تبدو ذات أثر واضح وفعال من خلال عل سبيل المثال عملية فك العزلة عن منطقة

ما، اذ عندما يتقرر إقامة مشروع سياحي في مثل هذه المناطق، لا يتطلب ذلك الكثير من المواد الأولية الخاصة و اليد العاملة المؤهلة لاستغلاله لتوفير الشرط الأساسي لجلب السياح ولكن يرجع ذلك إلى الجمال الطبيعي أو غنى التراث الثقافي والتاريخي أو لوجود منابع معدنية ...الخ.

لذا يجب التركيز على ضرورة استغلال الثروات السياحية من خلال التهيئة العمرانية قصد وضع الأسس لهياكل قاعدية سياحية وذلك عن طريق فتح طرق ومعابر وإيصال الماء وحفر الآبار وإيصال الكهرباء والغاز، هذه الأعمال والخدمات سوف يكون لها الأثر على التنمية المحلية بصفة مباشرة أو غير مباشرة، كالحد من البطالة باستعمال اليد العاملة[1] المتواجدة محليا سواء قبل أو بعد إقامة المشروع السياحي.

[1]-نفس المرجع السابق، ص55.

خلاصة الفصل

نستنتج من خلال هذا الفصل أن للسياحة أهمية بالغة في تطوير شتى مجالات المجتمع في جانبين هما، جانب معنوي من خلال تغيير العقول والأذهان والأفكار وفتح أفق جديدة من خلال الاحتكاك بثقافات وسلوكيات أفراد من دول متعددة، وجانب مادي حيث أن السياحة تسخر الأموال التي تدخل خزينة الدولة هذا ما يعود بالفائدة في سبيل تجسيد برامج وخطط التنمية المحلية التي تحتاج الى سيولة لتنفيذها على أرض الواقع.

أما من خلال أثر السياحة على التنمية المحلية توصلت الى أن السياحة في بلادنا ومن خلال استعراضنا لمقومات السياحة في الجزائر أنها غنية بمواردها الطبيعية وتعدد أنواع السياحة فيها، لكن ما تحتاجه هو اهتمام المسؤولين والقائمين على القطاع في البلاد.

الفصل الثالث:

استراتيجية التنمية السياحية في الجزائر آفاق 2030

تمهيد :

تسعى الجزائر كغيرها من الدول الى دفع عجلة التنمية المحلية من خلال التنمية السياحية، فالسياحة ليست هدفا بل وسيلة للمساهمة في التنمية، فلم يعد ينظر اليها على أساس أنها من القطاعات الثانوية لما لها من مردود كبير خاصة على المجتمع من خلال العمل على تطويره وتنميته، وهذا بهدف تحقيق تنمية وطنية شاملة، لهذا من خلال هذا الفصل أحاول إبراز برامج التنمية السياحية لآفاق 2030 وإبراز المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية 2030، لكن هذه البرامج والخطط تستوجب متطلبات وعوامل لنجاحها على أرض الواقع لتطوير القطاع السياحي، بإضافة إلى إبراز التحديات التي تواجه القطاع.

لذا جاء تقسيمنا لهذا الفصل إلى مبحثين :

المبحث الأول: برامج تنمية القطاع السياحي وفقا لما جاء به المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية 2030.

المبحث الثاني: تحديات قطاع السياحة في الجزائر.

المبحث الأول: خطة الأعمال للمخطط التوجيهي للتهيئة السياحية آفاق2030

ان المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية sdat، لا يقتصر على كونه إطارا مرجعيا تتطور ضمنه المبادرات العمومية والخاصة إلى غاية سنة (2030) انما يرسم برنامجا لتطوير السياحة الجزائرية وترقيتها من أجل إدراجها ضمن الشبكات الدولية بدعم مكانة الجزائر كوجهة سياحية، ودعم مكتسباتها الطبيعية والثقافية عن طريق الاستثمار وجودة العرض، كما أن هذا المخطط يضع تفاصيل مشروع سياحي شامل يشرك أكبر عدد من الفاعلين، ومنهم على وجه الخصوص المجتمع المحلي المعني بالنشاط السياحي، وعليه أضحت تنمية السياحة بالجزائر أولوية وطنية، وخيارا أساسيا، من حيث هو عامل للنمو وأداة له.[1]

المطلب الأول: تعريف المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية 2030

يشكل المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية sdat 2025، الإطار الاستراتيجي للسياسة السياحية في الجزائر، ويعد هذا المخطط بمثابة الوثيقة التي تعلن الدولة من خلالها لجميع الفاعلين وجميع المناطق عن مشروعها السياحي لأفاق 2030، وهو أداة تترجم إرادة الدولة في تثمين القدرات الطبيعية، الثقافية والتاريخية للبلاد، ووضعها في خدمة السياحة في[2] الجزائر، ولتحقيق القفزة المطلوبة وجعل السياحة أولوية وطنية للدولة يجب النظر اليها على أنها لم تعد خيارا بل أصبحت ضرورة، لأنها تشكل موردا بديلا للمحروقات.

ويعتمد المخطط الاستراتيجي على 05 كتب وهي :

1) المخطط الاستراتيجي.
2) الحركيات الخمسة وبرامج الاعمال.
3) الأقطاب السياحية.

[1]-موقع وزارة السياحة والصناعة التقليدية، اطلع عليه يوم 2020/10/01 على الساعة: 17:00
2-الأثار التنموية لقطاع السياحة في ظل المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية2030، **مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية**، المجلد 12، العدد 02، 2019، ص ص368-369.

4) تنفيذ المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية (المخطط العملي).

5) المشاريع السياحية ذات الأولوية.[1]

المطلب الثاني: مراحل اعداد المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية SDAT2030

يعتمد المخطط التوجيهي على تشخيص معمق بمساهمة نقاش الملتقيات المحلية والجهوية والوطنية، وقد سمح هذا النقاش بإبراز وشرح الرهانات الكبرى للسياحة، واتجاهاتها على الصعيدين الوطني والدولي.

- **المرحلة الأولى:** حصيلة تشخيص الاتجاهات العالمية، للإشكالية والرهانات.
- **المرحلة الثانية:** تحديد التوجهات الاستراتيجية.
- **المرحلة الثالثة:** برامج العمل ذات الأولوية.
- **المرحلة الرابعة:** تحديد استراتيجية للإنجاز والمتابعة.[2]

[1]-نفس المرجع السابق، ص369.
[2]-المرجع نفسه، ص368.

المطلب الثالث: أهداف المخطط التوجيهي آفاق 2030

يجسد المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية (SDAT 2030) الإطار المرجعي للاستراتيجية السياحية الجديدة على المدى الطويل، المتوسط والقصير، حيث يرمي المخطط إلى تحقيق عدة أهداف، وهي :

أولا: الأهداف الاستراتيجية العامة للمخطط:

جاء المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية لأفاق 2030 بجملة من الأهداف، تمثلت الأهداف العامة منها فيما يلي:[1]

- جعل السياحة إحدى محركات النمو الاقتصادي.
- ترقية اقتصاد بديل يحل محل المحروقات.
- تنظيم العرض السياحي باتجاه السوق الوطنية.
- إعطاء الجزائر انتشارا سياحيا دوليا وجعلها وجهة امتياز.
- المساهمة في خلق وظائف جديدة وبصورة أساسية في الاقتصاد العام للبلاد.
- المساهمة في تحسين التوازنات الكبرى (الموازين التجارية للمدفوعات، توازنات الميزانيات).
- الدفع بواسطة الأثر العكسي على القطاعات الأخرى (الفلاحة، البناء والأشغال العمومية، الصناعة، الصناعة التقليدية، الخدمات).
- التوفيق بين ترقية السياحة والبيئة، وتثمين التاريخي والشعائري.[2]

[1]-**مجلة الإبداع**، المجلد رقم 09، العدد 01، 2019، ص ص95-96.

ثانيا: الأهداف المادية للمرحلة الأولى 2015/2008:

السنة	2007	2015
عدد السواح	1.7 مليون	2.5 مليون
عدد الأسرة	8489 يعاد تأهيلها	75000 سرير فخم
المساهمة في الناتج المحلي الخام	% 1.7	03% مقدرة
إيرادات (مليون دولار)	2.5	1500 إلى 2000
مناصب الشغل	200000	400000 (مباشر وغير مباشر)
التكوين (المقاعد البيداغوجية)	51200	91600

المصدر: المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية لآفاق 2030، الحركيات الخمسة وبرنامج الأعمال السياحية ذات الأولوية، جانفي 2008، ص18

ثالثا: الأهداف النقدية للمرحلة الأولى 2015/2008:

تمثلت الأهداف النقدية التي تضمنها المخطط في: (المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية لآفاق 2030) على ما يلي:

- يقدر الاستثمار الإجمالي العمومي والخاص المادي الضروري بين 2015/2008 ب 2.5 مليار دولار أمريكي.
- يقدر الاستثمار الإجمالي العمومي والخاص، المادي والغير مادي (الهياكل، الطبيعة، الاتصال) ب60000 دولار أمريكي لكل سرير يوضع بكل الترتيبات، 55000 دولار أمريكي في استثمارات مادية و5000 دولار أمريكي في استثمارات غير مادية.[1]

[1]-نفس المرجع السابق، ص96.

- من أجل توفير 40000 سرير التي يعتزم وضعها في الأقطاب السياحية السبعة للامتياز، ويتوقع أن يزيد المبلغ المخصص لهذا الاستثمار عن2.5 مليار دولار، على مدى 7سنوات لآفاق 2025، أي 350 مليون دولار أمريكي سنويا.
- بالنسبة للأقطاب السبعة للامتياز، يمكن تصور جهدا إضافيا بمبلغ 1 مليار دولار أمريكي، لكل باقي البلاد، يمكن توظيفه لإزالة العجز البنيوي الحالي.[1]

[1]-**مجلة الابداع**، مرجع سابق، ص96.

المبحث الثاني: تحديات السياحة في الجزائر

المطلب الأول : زيادة الإنفاق الحكومي على قطاع السياحة

إن تطور قطاع السياحة والسفر في الجزائر يتطلب بالضرورة أن يكون من بين اهتمامات

وأولوية السياسة الاقتصادية في الجزائر، ذلك من خلال زيادة حجم الانفاق العام على هذا القطاع قصد التمكين من خلق قاعدة متينة يرتكز عليها وتسمح باستمرارية تطوره، حيث أن ازدهار هذا القطاع يتطلب توفير أفضل الظروف التي تمكن من استقطاب السياح الأجانب، وذلك من خلال :

- ✓ بناء المنشآت الأساسية والبنى التحتية.
- ✓ عقد اتفاقات شراكة وتعاون مع الدول المتطورة سياحيا للاستفادة من خبراتها وتجاربها.
- ✓ إنشاء مشاريع سياحية.
- ✓ تهيئة الاقليم وحماية المناظر العامة.[1]

1-كريم بو دخدخ، مسعود بو دخدخ، تحديات قطاع السياحة في الجزائر من خلال قراءة حول واقع تنافسيته العالمية، **مجلة صادرة عن الادارة والتنمية للبحوث والدراسات**، العدد0، ص ص37-38.

المطلب الثاني : تنمية الفكر السياحي والثقافة السياحية في المجتمع

تزداد أهمية الموارد البشرية خصوصا في القطاعات الخدماتية التي تعتمد على العنصر البشري في أدائها، وعلى هذا الأساس فإن تكوين العنصر البشري في مجال السياحة يعتبر أمرا ضروريا، قصد تطوير مستوى الخدمات والرقي به لمستوى العالمية من جهة، وبما[1] يساهم من جهة أخرى أيضا في تحسين طرق التسيير السياحي وكذا خلق ثقافة السياحة في أوساط المجتمع وتشجيعه على تقبل الآخر.

المطلب الثالث : تطوير البنى التحتية والمنشآت الأساسية

تثبت العديد من التجارب الدولية مدى أهمية الدور الذي تلعبه البنى التحتية في تطوير قطاع السياحة، حيث أنها توفر سهولة الحركة وربح الوقت والجهد ومن ثم توفير الراحة والطمأنينة في نفوس السياح، ورغم أن الجزائر ومنذ سنة 2001 شرعت في تطوير بنيتها التحتية إلا أن تلك الجهود لا زالت غير كافية ليكون لها تأثير كاف على تطور قطاع السياحة في البلاد.

فالجزائر أمام تحد تطوير منشآتها السياحية التي تتماشى وما تملكه من مواقع سياحية وهذا في إطار تعزيز توفير الخدمات التي ترافق عادة النشاط السياحي، اذ أنه لا معنى من توافر مواقع سياحية دون أن يرافقها خدمات النقل، والإطعام والمبيت، وهذ كله يأتي من خلال تواجد منشآت وبنى تحتية تمكن من توفير ذلك وبمواصفات عالمية.

[1]-نفس المرجع السابق، ص39.

المطلب الرابع : تحسين الأطر القانونية والتنظيمية الخاصة بالقطاع [1]

يتعين على الجزائر وضع تسهيلات في إجراءات الحصول على التأشيرات لتجنب التأخير، كما يتعين عليها وتماشيا مع المعايير الدولية تحسين وتبسيط اجراءات التأسيس والبدء في المشاريع الاستثمارية أمام القطاع الخاص بما يعزز من تطور الخدمات المقدمة و يحفز قدوم مستثمرين ورجال الأعمال سواء أبناء البلد أو الأجانب لتحقيق أرباح وفي الوقت ذاته استفادة الدولة والمجتمع المحلي من تبعات هذه الاستثمارات وتدعيم التنمية المحلية.

المطلب الخامس : تحسين الخدمات المرافقة للنشاط السياحي واتباع سياسة ترويجية فعالة

إن من الأمور المعززة على توافد السياح ليس فقط المواقع السياحية، وإنما تمتد لتشمل حتى الخدمات المرافقة التي تسمح للسياح بالاستمتاع بأوقاتهم وتجنب التعب وضياع الوقت والجهد، كما يتعين على الجزائر وقصد التعريف بتراثها السياحي وقدراتها في هذا المجال اتباع سياسة ترويجية تسمح بإيصال أفضل صورة عنها إلى الخارج، لذا من الواجب العمل على تطوير الاستراتيجيات التسويقية، والتي ترتكز على استغلال جميع فضاءات الاتصال والمشاركة بقوة في التظاهرات والمعارض السياحية الدولية للتعريف بالتراث السياحي الجزائري ومختلف الخدمات والحوافز الموفرة للسياح القادمين إليها.[2]

[1]-كريم بو دخدخ، مسعود بو دخدخ، مرجع سابق، ص ص39-40.

خلاصة الفصل

نستنتج من خلال هذا الفصل ان اهتمام الجزائر بالسياحة بصفة عامة والسياحة الداخلية بصفة خاصة يظهر جليا من خلال إرادة الدولة في التخطيط وتنفيذ استراتيجية التنمية السياحية والمتمثلة في المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية آفاق 2025 والذي يحوز على مجموعة من الأهداف والطموحات لتطوير السياحة في البلاد وجعلها واجهة للسياح، لكن هذا المخطط يواجه العديد من تحديات وصعوبات يجب تجاوزها لتطبيقه ونجاحه على أرض الواقع.

ومن هذه التحديات يجب النظر في القوانين والتشريعات التي تحكم القطاع، ونشر ثقافة السياحة عند المواطنين بضوابط كرفع مستوى الوعي عندهم من خلال المحافظة على جمال ونظافة المحيط المراد قصده والذي يعتبر أساس للتنمية السياحية، ومع ضرورة الحفاظ على التوازن البيئي والتنوع الحيوي لتحقيق انتعاش سياحي قوي ومزدهر قابل للاستمرار والاستدامة تلبي من خلالها احتياجات السياح كما تعمل على الحفاظ على المناطق السياحية.

ضف الى ذلك الاستجابة للطلب الداخلي على المنتجات السياحية الكثيرة والمتنوعة التي تزخر بها البلاد، كما لابد من بناء أقطاب وقرى سياحية تتوفر فيها جميع الخدمات الصحية والأمنية والترفيهية ... الخ.

كما يجب تشجيع الشراكة بين القطاع العام والخاص لضمان تنمية مشتركة ومتكاملة للقطاع السياحي، وأخيرا ضرورة توفير مصادر وآليات خاصة لتمويل المشاريع السياحية.

الخاتمة

السياحة ظاهرة اقتصادية، اجتماعية وثقافية وهي نشاط إنساني ينبع من الحاجة إلى الراحة والاكتشاف والمعرفة، مرت بعدة مراحل وتطورات بتطور الإنسان واختلاف احتياجاته حتى أصبحت من أهم الصناعات في العالم، حيث تعتبر من القطاعات الحيوية والنشطة التي تؤدي دورا رياديا في كثير من دول العالم كونها تحقق تدفقات مالية عالية وخلق مناصب شغل وفرص عمل بديل للاستثمار الأجنبي كما تساهم في الناتج المحلي،

فعلى الرغم ما تزخر به الجزائر من قدرات جذب سياحية ضخمة ومتنوعة، سواء من الجانب الطبيعي والتنوع الثقافي واللغوي وحتى التاريخي، كذلك ما تمتاز به من مؤهلات تم التعرض لها من خلال مذكرتي الا أن لا شيء يذكر على أرض الواقع يدعوا إلى جذب السياح، والسبب يعود الى الاهتمام الكبير والمبالغ فيه على قطاع المحروقات أو البترول.

كما تقوم السياحة بتدعيم التنمية المحلية من خلال المساهمة في ترقية وتطوير القطاعات المرتبطة بها، هذا الذي كرسته استراتيجيات التنمية السياحية آفاق 2030 من أجل تطوير القطاع السياحي ومنه لتحقيق التنمية المحلية.

وفي المقابل تسعى التنمية المحلية إلى نقل المجتمع والارتقاء به الى الأفضل من خلال كل النواحي والمجالات المتعلقة بها، فالسياحة والتنمية المحلية تجمع بينهما علاقة تفاعل متبادل، من خلال تأثير كل منهما على الآخر، فمتى وجدت السياحة العناية والاهتمام اللازم الا وساهمت وبشكل كبير في تحقيق تنمية محلية من خلال تدعيم وتمويل مداخيل السياحة في مشاريع تنموية لصالح المجتمع ولكافة المجالات المرتبطة به، أي يجب تطبيق استراتيجيات للتنمية السياحية بكل حذافيرها أولا حتى تؤدي دورها في تحقيق التنمية المحلية، هذه المعادلة للأسف مفقودة في بلادنا.

نتائج الدراسة :

من خلال دراستنا لهذا الموضوع استخلصنا النتائج التالية:

– تعتبر السياحة أداة في تحقيق التنمية المحلية و كلاهما أداتان من أجل ترقية المجتمع المحلي لتحقيق أهدافه ومتطلباته.

– توجد علاقة وطيدة بين السياحة والتنمية المحلية، وهي علاقة تأثير وتأثر، فازدهار التنمية هو مؤشر هام من مؤشرات انتعاش القطاع السياحي، كما أن ازدهار السياحة في البلاد يعود بالفائدة على التنمية المحلية.

– ضعف القطاع السياحي يعود إلى اهماله في مختلف برامج التنمية.

– العراقيل الموجودة في القوانين والتشريعات التي تعيق الاستثمار في مجال السياحي سواء المستثمرين من داخل الوطن أو الأجانب.

مقترحات الدراسة:

أما بخصوص المقترحات يجب على السلطات القائمة على قطاع السياحة في بلادنا ما يلي :

– فتح المجال للاستثمارات وتسهيلها لما يعود بالمنفعة على السياحة أولا، وتحقيق التنمية المحلية ثانيا.

– الاهتمام بالبيئة والطبيعة والثروة الحيوانية التي تعد عناصر مهمة في مقومات الجذب السياحي لأي بلد.

– المشاركة في الملتقيات الدولية بما يعرف بسياحة المعارض التي تعد ضرورية لتعريف الزوار الأجانب بما تحتويه بلادنا من جمال طبيعتها وتنوع تراثها ومقوماتها السياحية.

– الاستمرار في استراتيجية التنمية السياحية وجعلها أولوية من أجل تدعيم اقتصاد البلاد لتحيق تنمية محلية فعالة، وعدم تغيير أو الاستغناء عن هذه الاستراتيجية بتغير المشرفين عليها.

قائمة الملاحق

قائمة المراجع

الكتب :

1/ أبو جهاد سندس، **منهجية تطوير القدرات المؤسسية في التنمية المحلية،** (الرؤى للنشر والتوزيع، 2011).

2/ أبو فارس عودة محمود، المعاني عودة أيمن، **نظرية الإدارة المحلية وتطبيقاتها في المملكة الأردنية الهاشمية،** (مركز أحمد ياسين للتوزيع، عمان).

3/ أبو قحف عبد السلام، **صناعة السياحة في مصر،** (المكتب العربي الحديث، مصر، 1992)

4/ إبراهيم زكي وفاء، **دور السياحة في التنمية الاجتماعية: دراسة تقويمية للقرى السياحية،** (مصر، 2006).

5/ السيد حنفي لمياء، الشرقاوي فتحي محمد، **الاتجاهات الحديثة في السياحة،** (الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، 2008).

6/ العبيسات سليمان زياد، **السياحة والمعالم الدينية في الأردن،** (الطبعة الأولى، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2010).

7/ بن حسين بن محمد هاشم ناقور، **أحكام السياحة وآثارها،** دار ابن الجوزي، السعودية،

8/ ملوخية أحمد فوزي، **مدخل الى علم السياحة: اقتصاديات السياحة،** (الإسكندرية، دار الفكر الجامعي، 2007.

المجلات العلمية:

9/ ط.د إيدير رانية، أ.د غزازي عمر، **مجلة الابداع،** المجلد رقم09، العدد01، 2019

10/ بو دخدخ كريم، بو دخدخ مسعود، تحديات قطاع السياحة في الجزائر من خلال قراءة حول واقع تنافسيته العالمية، **مجلة صادرة عن الادارة والتنمية للبحوث والدراسات،** العدد02.

11/ بو رحلي خالد، مولاي عبد الرزاق، متطلبات تنمية القطاع السياحي في الاقتصاد الجزائري، **المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية**، العدد04، جوان 2006.

12/ / عبد القادر رشاد عيد، دور اللامركزية في تحقيق التنمية المحلية، **المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة**، المجلد الأول، العدد 01، جامعة عين الشمس، مصر.

13/ د. عوينات عبد القادر، ط.د. مشتر فطيمة، الأثار التنموية لقطاع السياحة في ظل المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية آفاق2030، **مجلة العلوم الاقتصادية و التسيير والعلوم التجارية**، المجلد12، العدد02، 2019.

14/ جامعة الدول العربية، الفصل الثاني عشر، **التعاون العربي في قطاع السياحة**، 2007.

15/ شبوطي حكيم، الدور الاقتصادي للسياحة مع الإشارة لحالة الجزائر، **مجلة البحوث والدراسات العلمية**، العدد5، جويلية 2011.

<u>ملتقيات، مداخلات</u>:

16/ بن زعمة سليمة، مسيليتي نبيلة، تقرارت يزيد، مؤشرات النهوض بقطاع السياحة في الجزائر، **<u>مداخلة</u>** (المحور الثالث: آليات تفعيل الصناعة السياحية في الجزائر).

17/ محمد العطا عمر، **صناعة السياحة وأهميتها الاقتصادية**، <u>ملتقى وطني</u> حول آثر الأعمال الإرهابية على السياحة، جامعة دمشق، يومي 4-6 جويلية 2010.

18/ الحداد محجوب محمد، **تقييم تنافسية صناعة السياحة في ليبيا كمصدر بديل للدخل في ظل تحرير تجارة الخدمات**، <u>ملتقى دولي</u> حول المنافسة والاستراتيجيات التنافسية

للمؤسسات الصناعية خارج قطاع المحروقات في الدول العربية، جامعة حسيبة بن بوعلي 8-9 نوفمبر 2010.

مذكرات، والأطروحات :

16/ بالخير محمد، **التنمية المحلية وانعكاساتها الاجتماعية:** دراسة ميدانية لولاية تمنراست، مذكرة ماجستير في علم الاجتماع (جامعة الجزائر: كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، 2005/2004).

17/ بوعموشة حميدة، **دور القطاع السياحي في تمويل الاقتصاد الوطني لتحقيق التنمية المستدامة،** مذكرة ماجستير (جامعة سطيف: كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2012/2011).

18/ بوتي شهرزاد، لمقدم وفاء، **السياسة السياحية وآثرها على التنمية المحلية في الجزائر:** دراسة حالة مديرية السياحة والصناعة التقليدية لولاية الوادي، مذكرة ماستر في العلوم السياسية (جامعة الوادي: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2018/2017).

19/ برنجي أيمن، **الخدمات السياحية وأثرها على سلوك المستهلك**– دراسة حالة مجموعة من الفنادق الجزائرية– رسالة ماجستير(جامعة محمد بوقرة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، قسم العلوم التجارية، 2009/2008).

20/ بظاظو إبراهيم خليل إبراهيم، **تخطيط وتطوير المناطق السياحية في الأردن وتسويقها باستخدام نظام المعلومات الجغرافية،** رسالة دكتوراه (جامعة الشرق الأوسط للدراسات العليا، قسم الإدارة السياحية والتسويق، 2006/2005).

21/ هدير عبد القادر، **واقع السياحة في الجزائر وآفاق تطورها،** رسالة ماجستير في علوم التسيير، (جامعة الجزائر، الجزائر: كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 2005 /2006

22/ وزاني محمد، **السياحة المستدامة واقعها وتحدياتها بالنسبة للجزائر**–دراسة القطاع السياحي لولاية سعيدة حمام ربي–مذكرة ماجستير في تسويق الخدمات، (جامعة ابي بكر بلقايد تلمسان، 2011/2010).

23/ زدارية ريم، صدار أحلام، **دور التخطيط الاستراتيجي في تحقيق تنمية سياحية مستدامة:** دراسة حالة الجزائر، مذكرة ماجستير في ادارة أعمال المؤسسات (جامعة تبسة: كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2016/2015).

24/ لعجال ليلى، **واقع التنمية وفق مؤشرات الحكم الراشد في المغرب العربي**، مذكرة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية (جامعة قسنطينة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2010/2009).

25/ موفق علي، **أهمية القطاع السياحي في الاقتصاد الوطني**، رسالة ماجستير، (جامعة الجزائر 3 دالي ابراهيم، كلية علوم الاقتصاد وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، 2002/2001).

26/ سماعيني نسيبة، **دور السياحة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر**، مذكرة الماجستير، (جامعة وهران، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، 2014/2013).

27/ عبد القادر دحمان، **دور السياحة في تحقيق التنمية المستدامة:** دراسة حالة الجزائر، مذكرة ماجستير (جامعة الجزائر3، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2012/2011).

28/ عوينات عبد القادر، **السياحة في الجزائر الامكانيات والمعوقات**، أطروحة الدكتوراه (جامعة الجزائر3، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، 2013/2012).

29/ عشي صليحة، **الآثار التنموية للسياحة:** دراسة مقارنة بين الجزائر، تونس، والمغرب، رسالة ماجستير(جامعة الحاج لخضر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير قسم العلوم الاقتصادية، 2005/2004).

30/ عشي صليحة، **الأداء والأثر الاقتصادي والاجتماعي للسياحة في الجزائر وتونس والمغرب**، رسالة دكتوراه (جامعة الحاج لخضر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، 2011/2010).

31/ رواقات فرح، **دور القطاع السياحي في تحقيق التنمية المحلية:** دراسة حالة مركب حمام الصالحين، مذكرة ماستر (جامعة بسكرة: كلية الحقوق والعلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2014/2013).

32/ شرفاوي عائشة، **السياحة الجزائرية بين متطلبات الاقتصاد الوطني والمتغيرات الاقتصادية الدولية**، أطروحة الدكتوراه في علوم التسيير، جامعة الجزائر3، 2015.

33/ خليل أسماء، **دور السياحة الحموية في تحقيق التنمية المحلية:** دراسة حالة ولاية قالمة، أطروحة دكتوراه (جامعة قالمة: كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2016/2015)

<u>المواقع الإلكترونية، المقالات</u> :

38/ موقع وزارة السياحة والصناعة التقليدية.

39/www.mawdo3.com